الأمم المتحدة

A/59/PV.3

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٣**
الثلاثاء، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعصار في الجمهورية الدومينيكية وهايتي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود، بالنيابة عن جميع أعضاء الجمعية العامة، أن أعرب عن أعمق تعاطفنا مع حكومتي هايتي والجمهورية الدومينيكية وشعبيهما على الخسارة المفجعة في الأرواح والدمار المادي الواسع الذي نجم عن الإعصار الأخير في هذين البلدان. كما نعرب عن أعمق تعاطفنا مع حكومات وشعوب جميع البلدان التي تضررت من الأعاصير الأخيرة.

وأناشد المجتمع الدولي أن يظهر تضامنه، ويحدوني الأمل في أن يستجيب بشكل عاجل وسخي لأي طلب للمساعدة تقدمه تلك البلدان.

أعطي الكلمة الآن للسيد بونيفاس أليكسندر، رئيس جمهورية هايتي المؤقت.

اصطحب السيد بونيفاس أليكسندر، رئيس جمهورية هايتي المؤقت إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس أليكسندر (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الشعب الهايتي، أشكر رئيس الجمعية العامة على الاهتمام الخاص الذي يوليه لهايتي.

وباسم الشعب الهايتي، الذي أصيب مرة أخرى بمأساة فظيعة، أود أن أعرب عن أصدق آيات شكري على التعاطف الذي عبر عنه أصدقاؤنا في المجتمع الدولي. فقد أودت هذه الكارثة بحياة العديد من أبناء هايتي، وخاصة في الجزء الجنوبي للبلد، وسببت دمارا ماديا كبيرا لبيئة هي، بالفعل، في حالة فقيرة للأسف.

وأقدر تقديرا شديدا الاستجابة السريعة والفعالة التي قدمها المجتمع الدولي خلال الفيضانات التي أثرت على البلد في الربيع الماضي. وفي مواجهة هذه المأساة، التي بلغ حجمها حجم كارثة إنسانية، أوجه نداء عاجلا من أجل تضامن المجتمع الدولي، حتى يمكنه مرة أخرى أن يدعم الجهود التي تبذلها الحكومة في توفير المساعدة الطارئة إلى المتضررين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس جمهورية هايتي المؤقت.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-51595 (A)
0451595

اصطحب السيد بونيفاس أليكسندر، رئيس جمهورية هايتي المؤقت، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد كارلوس موراليس ترونكوسو، وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

السيد موراليس ترونكوسو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن السيد ليونيل فرنانديز رينا، رئيس جمهوريتنا، أود أن أعرب عن الشكر على الكرم الذي أظهر لبلدي فيما يتعلق بالكارثة الفظيعة التي أصابت من فورها الجمهورية الدومينيكية فضلا عن جارتنا، جمهورية هايتي.

يوما بعد يوم، نشعر بالحزن إذ نسمع أخبارا مؤلمة عن الفيضانات الخطيرة التي أودت بالكثير من الأرواح وأدت إلى إصابة المئات بجراح وتشريد عشرات الآلاف وتسببت في إلحاق دمار كبير بالزراعة والبنية التحتية لعدد من محافظات بلدنا. وفي مواجهة هذه الحالة، اتخذت حكومتي خطوات عاجلة لإيصال الإغاثة إلى المناطق الأكثر تضررا.

وهذا التحدي، مقترنا بتحديات أخرى، هو تحد كبير، وبغية التصدي له، سنكون بحاجة إلى تعاون المجتمع الدولي – إذ نحن مقتنعون بأننا سنتمكن، كما في حالات أخرى مماثلة، من التعويل على مساعدته.

وأخيرا، نود أن نعرب عن امتناننا على تعبيرات التضامن التي تلقيناها بالفعل من العديد من الحكومات، التي شاركتنا حزننا في هذه الأوقات العصيبة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير خارجية الجمهورية الدومينيكية.

البند ١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): عملا بالمقرر الذي اعتمد في الجلسة العامة الثانية، المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، ستستمع الجمعية العامة إلى عرض يقدمه الأمين العام بشأن تقريره السنوي عن أعمال المنظمة في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): إنه لأمر طيب أن أرى العدد الكبير من البلدان ممثلا هنا هذا التمثيل الرفيع. وإنني أرى في ذلك انعكاسا لتقديركم بأن الأمم المتحدة، في الأوقات العصيبة الراهنة، هي ''الدار المشتركة التي لا غنى عنها للأسرة البشرية كلها'' كما ذكر منذ أربع سنوات في إعلان الألفية.

والواقع أن العالم يحتاج اليوم، أكثر من أي وقت مضى، آلية فعالة يلتمس من خلالها حلولا مشتركة لمشاكل مشتركة. وهذا هو الغرض الذي أنشئت من أجله هذه المنظمة. فلنتخلى عن أي تصور بأنه سيكون بإمكاننا، لو تقاعسنا عن الاستفادة منها على النحو السليم، العثور على أي آلية أخرى أكثر فعالية.

سوف تلتقون، في نفس الوقت من العام المقبل، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية. وأتمنى بحلول ذلك الوقت، أن تكونوا على استعداد للقيام معا باتخاذ قرارات جسورة بشأن النطاق الكامل للقضايا التي يشملها الإعلان، مستعينين بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، الذي سيكون متاحا قبل نهاية هذه السنة.

ومثلما قلت قبل عام، فإننا بلغنا مفترق طرق في مسارنا. وإن لم يكن بوسعكم، كزعماء سياسيين لدول العالم، أن تتوصلوا إلى اتفاق بشأن الطريق التي سنسلكها في المستقبل، فإن التاريخ سيتخذ هذه القرارات نيابة عنكم، وربما تضيع مصالح شعوبكم جرّاء ذلك.

ولن أسعى اليوم إلى إصدار حكم مسبق على هذه القرارات، لكنني سأذكرّكم بالإطار الفائق الأهمية الذي يجب أن تتخذ فيه هذه القرارات، وأعني تحديدا حكم القانون، في كل دولة وعلى صعيد العالم.

إن الرؤية التي تنشد حكومة القوانين لا حكومة الأشخاص ربما تكون قديمة قدم الحضارة نفسها. وفي بهو لا يبعد كثيرا عن هذا المنبر، توجد نسخة للقوانين التي سنها حامورابي قبل أكثر من ثلاثة ألاف سنة، في الأرض التي تسمى اليوم العراق.

وقد يبدو كثير من قوانين حامورابي اليوم قاسياً، بدرجة مستعصية. إلا أن صحائف هذه القوانين نُقشت عليها مبادئ للعدالة أقر بها كل مجتمع إنساني تقريبا، أو طبقها على نحو يكاد يكون تاما، منذ ذلك الزمن: إسباغ الحماية القانونية على الفقير؛ كبح جماح القوي حتى لا يتمكن من ظلم الضعيف؛ سن القوانين جهراً، وإشهارها على الجميع.

لقد كانت هذه القوانين علامة فارقة في كفاح البشر من أجل بناء نظام يعلو فيه الحق على القوة، بدلا من أن تصنع القوة الحق. وبإمكان كثير من الدول الممثلة في هذه القاعة أن يشير بفخر إلى ما لديه من وثائق تأسيسية تجسد هذا المفهوم البسيط. وهذا هو المبدأ ذاته الذي أُسست عليه هذه المنظمة، أممكم المتحدة التي تنتمون إليها.

إلا أن حكم القانون بات اليوم عرضة للخطر في بقاع العالم. وأصبحنا نرى، المرة تلو الأخرى، أن القوانين الأساسية، تلك التي تقضي باحترام الأرواح البريئة للمدنيين والضعفاء، ولا سيما الأطفال، يضرب بها عرض الحائط دونما حياء.

وعلى سبيل ذكر بعض الأمثلة الفادحة الراهنة: في العراق، نرى المدنيين يذبحون بدم بارد، بينما يختطف عمال الإغاثة والصحفيون وسواهم من غير المحاربين وينفذ فيهم حكم الموت بأشد الطرق وحشية. وفي الوقت نفسه، شاهدنا السجناء العراقيين وهم يتعرضون لسوء المعاملة بصورة مخزية. وفي دارفور، نرى مجموعات سكانية تُشرد بأكملها وتُدمر مساكنها، ونرى الاغتصاب يستخدم كاستراتيجية متعمدة. وفي شمال أوغندا، نرى الأطفال يشوهون ويجبرون على المشاركة في فظائع يندى لها الجبين. وفي بيسلان، رأينا الأطفال يُؤخذون رهائن ويذبحون بوحشية. وفي إسرائيل، نرى المدنيين بمن فيهم الأطفال، يُستهدفون عمداً من قبل الانتحاريين الفلسطينيين. وفي فلسطين، نرى المنازل تدمر والأراضي تصادر، كما نرى الخسائر التي لا مبرر لها في أرواح المدنيين بسبب استخدام إسرائيل المفرط للقوة. وفي سائر أنحاء العالم نرى أُناساً يُؤهّلون لارتكاب المزيد من هذه العمليات، من خلال حملات الكراهية الموجهة ضد اليهود، وضد المسلمين، وضد أي شخص يمكن أن ينظر إليه باعتباره مختلفاً عن المجموعة التي ينتمي إليها الفرد.

لا توجد أي قضية أو مَظلمة، مهما كانت مشروعيتها في حد ذاتها، تبرر مثل هذه الأعمال. إنها ترتد علينا جميعا بمشاعر الخزي. كما أن انتشارها يعكس فشلنا الجماعي في احترام القانون، وغرس هذا الاحترام في نفوس رجالنا ونسائنا. وعلينا جميعا واجب بذل كل ما في وسعنا من أجل استعادة هذا الاحترام.

وحتى نفعل ذلك، علينا أن ننطلق من مبدأ، أن لا أحد فوق القانون، وأنه ينبغي ألا يُحرم أحد من الحماية التي يسبغها القانون. وأي دولة تدعي حكم القانون في داخلها، عليها أن تحترمه خارجها؛ وأي دولة تصمم على أن يحترم القانون خارجها، لا بد أن تنفذه في داخلها.

نعم إن حكم القانون يبدأ من الداخل. لكن ذلك لا يزال في كثير من الأماكن بعيد المنال. فالكراهية والفساد والعنف والاستبعاد، تفعل أفاعيلها دونما خلاص. وبينما يفتقر الضعيف إلى الانتصاف الفعال، يتلاعب القوي بالقوانين من أجل الاستمساك بالسلطة وتكديس الثروة. وفي بعض الأحيان، يُسمح حتى للكفاح الضروري ضد الإرهاب بالتعدي بلا لزوم على الحريات المدنية.

وعلى الصعيد الدولي، تحتاج جميع الدول – قويها وضعيفها، كبيرها وصغيرها – إطاراً للقواعد العادلة، تثق كلها بأن الآخرين سيولونه الاحترام. وهذا الإطار لحسن الطالع، موجود. فقد وضعت الدول مجموعة هائلة من القواعد والقوانين، من التجارة إلى الإرهاب، ومن قانون البحار إلى أسلحة الدمار الشامل، ونحن نعتبر ذلك إنجازاً للمنظمة يشعرنا بأشد درجات الفخر.

غير أن هذا الإطار تشوبه ثغرات ويعتريه ضعف. فهو في أغلب الأحيان يُنفذ بشكل انتقائي ويُطبق بصورة تعسفية. كما يفتقر إلى قوة الإنفاذ التي تحيل مجموعة القوانين إلى نظام قانوني فعال. وعندما تنعدم قدرة الإنفاذ، مثلما الحال في مجلس الأمن، يشعر كثيرون بأن الإطار لا يستخدم دائما بعدل أو بفعالية. وعندما يُحتكم بشكل جاد إلى حكم القانون، مثلما الحال في لجنة حقوق الإنسان، فإن من يتذرعون به لا يطبقون عادة ما يعظون به. وعلى الذين يسعون إلى فرض الشرعية أن يجعلوا أنفسهم تجسيداً لها؛ وعلى الذين يتذرعون بالقانون الدولي أن يطبقوه على أنفسهم. ومثلما هي الحال داخل كل بلد، حيث يعتمد احترام القانون على الإحساس بأن الجميع يشاركون في صنعه وإنفاذه، فتلك أيضا هي الحال في مجتمعنا العالمي. ولا يجب لأي أمة أن تشعر بأنها مستبعدة. ويجب أن يشعر الجميع بأن القانون الدولي يتعلق بهم ويحمي مصالحهم المشروعة.

إن حكم القانون بوصفه مجرد مفهوم لا يكفي. ولا بد للقوانين أن تُوضع موضع الممارسة، وأن تنفُذ إلى نسيج حياتنا. وبتقوية معاهدات نزع السلاح وتنفيذها، بما في ذلك أحكامها المتعلقة بالتحقق، سيمكننا أن ندافع بحق عن أنفسنا ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل، واحتمال استخدامها. وبتطبيق القانون، يمكننا أن نحرم الإرهابيين من الموارد المالية والملاذات الآمنة، وهو عنصر أساسي في أي استراتيجية ترمي إلى دحر الإرهاب.

وبإعادة تكريس حكم القانون، وإشاعة الثقة بتطبيقه بنزاهة، يمكننا أن نأمل في إعادة الحياة إلى المجتمعات التي مزقتها الصراعات. إن القانون، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن، هو الذي يعطي أفضل أمل في حل الصراعات المزمنة، في الشرق الأوسط والعراق وفي سائر أنحاء العالم.

وبالتمسك الصارم بالقانون الدولي يمكننا، بل ولا بد لنا، أن نفي بمسؤوليتنا إزاء حماية المدنيين الأبرياء من الإبادة الجماعية، ومن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وكما حذرت هذه الجمعية قبل خمس سنوات، فإن التاريخ سيحكم علينا حكما قاسيا إن نحن سمحنا لأنفسنا بأن نحيد عن هذه المهمة، أو اعتقدنا أن بوسعنا أن نعفي أنفسنا منها، متذرعين بالسيادة الوطنية.

لقد طلب مني مجلس الأمن تواً أن أُعين لجنة دولية للتحقيق في التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان في دارفور، ولتحديد ما إذا كانت أعمال للإبادة الجماعية قد

ارتكبت هناك. وسوف أقوم بعمل ذلك على وجه السرعة. لكن، لا يحسبن أحد أن في ذلك مهلة يمكن في أثنائها أن تواصل الأحداث مسارها في هذه المنطقة التي نالها الخراب. إن أشياء تحدث هناك ولا بد أن تهز ضمير كل إنسان، بصرف النظر عن مسمياتها القانونية.

لقد تولى الاتحاد الأفريقي بنبل زمام القيادة، واضطلع بمسؤولية توفير مراقبين وقوة للحماية في دارفور، كما أنه يسعى إلى التوصل إلى تسوية سياسية لن يمكن بدونها إحلال السلم والأمن الدائمين لذلك المجتمع. إلا أننا نعرف جميعا القيود الراهنة التي تحيط بهذا الاتحاد الأفريقي الوليد. وعلينا أن نهبه كل دعم ممكن. ويجب ألا يتصور أي شخص أن هذه المسألة تخص أفريقيا وحدها. فالضحايا بشر، ولا بد أن تكون حقوقهم الإنسانية مقدسة لنا جميعا. وعلينا كافة واجب بذل كل ما في وسعنا لإنقاذهم، وأن نفعل ذلك الآن.

لقد وعدت مجلس الأمن في الشهر الماضي بأن أجعل عمل المنظمة في مجال تعزيز حكم القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع وما بعد الصراع أولوية لي في الفترة المتبقية من ولايتي. وعلى نفس المنوال، أحثكم جميعا على أن تبذلوا المزيد من أجل تعزيز حكم القانون داخل دولكم وخارجها. وأطلب إليكم جميعا اليوم أن تغتنموا فرصة الترتيبات التي أعددناها لكم لتوقيع المعاهدات المتعلقة بحماية المدنيين – وهي معاهدات تفاوضتم أنتم أنفسكم بشأنها – وبعد ذلك، عودوا إلى بلدانكم لتنفيذها كاملة وبنية حسنة. وأهيب بكم أن تعطوا دعمكم الكامل للتدابير التي سأعرضها عليكم خلال هذه الدورة من أجل تحسين أمن موظفي الأمم المتحدة. إن هؤلاء الأفراد غير المحاربين، الذي يعرضّون أرواحهم للخطر طواعية من أجل مساعدة الآخرين من الرجال والنساء، يستحقون منكم بالتأكيد الحماية والاحترام.

إن ضحايا العنف والضيم في جميع أنحاء العالم ينتظرون منا أن نفي بوعدنا. إنهم يلاحظون عندما نستخدم كلمات نتستر بها على عدم تحركنا. كما أنهم يلاحظون عندما لا تطبق القوانين التي كان ينبغي أن تحميهم.

وإنني على يقين بأننا نستطيع استعادة حكم القانون وتوسيع آفاقه في سائر أنحاء العالم. لكن ذلك يتوقف في نهاية المطاف على ما للقانون من ثقل في ضمائرنا. لقد أُنشئت هذه المنظمة على أنقاض حرب حلت على البشرية بآلام غير مسبوقة. وعلينا اليوم أن نفتش في ضميرنا الجماعي من جديد، وأن نسائل أنفسنا عما إذا كنا نفعل ما يكفي.

إن لكل جيل دوره في الكفاح الممتد على مر العصور من أجل تعزيز سيادة القانون للجميع – وهو الأمر الوحيد الكفيل بضمان الحرية للجميع. فلنعمل جميعا على ألا يغيب جيلنا عن هذا الكفاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة لأول متكلم صباح هذا اليوم، أود أن أذكّر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين قد وُضعت على أساس ألا تزيد مدة أي بيان على ١٥ دقيقة. وفي ضوء هذا الإطار الزمني المحدد، أود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بالسرعة الطبيعية حتى يتسنى توفير ترجمة شفوية سليمة.

وأود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة أيضا إلى القرار الذي اتخذته الجمعية في الدورات السابقة، ويحث بشدة على الامتناع عن ممارسة الإعراب عن التهانئ داخل قاعة الجمعية العامة بعد الإدلاء بالبيانات.

وفي ذلك الصدد، أود أن أقترح أن يغادر المتكلمون في المناقشة العامة قاعة الجمعية العامة، بعد الإدلاء ببياناتهم، عبر الغرفة GA-200، الموجودة خلف المنصة، قبل عودتهم إلى مقاعدهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على الشروع في العمل بنفس الطريقة أثناء المناقشة العامة للدورة التاسعة والخمسين؟

تقرر ذلك.

خطاب السيد لويز إيناثيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية.

اصطُحب السيد لويز إيناثيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب بفخامة السيد لويز إيناثيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، في الأمم المتحدة وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس دا سيلفا (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): عبر وزير خارجية غابون، جان بينغ، أود أن أحيي ممثلي كل الشعوب المجتمعين هنا اليوم. وأوجه تحية أخوية إلى الأمين العام كوفي عنان، الذي ما فتئ يقود عمل الأمم المتحدة بحكمة وإخلاص.

للمرة الثانية أخاطب هذه الجمعية العالمية باسم البرازيل. وإنني ملتزم مدى الحياة تجاه من تُسلب أصواتهم بسبب عدم المساواة والجوع واليأس. وكما قال فرانز فانون في عباراته القوية، لقد ترك لهم ماضي الاستعمار تراثا مشتركا: ”إذا كانت هذه رغبتكم، امضوا بها، وهي الحرية في أن تجوعوا حتى الموت“.

إننا اليوم ١٩١ دولة – أمة. وفي السابق، كانت ١٢٥ دولة منا تخضع لقهر قلة من الدول شغلت في الأصل أقل من ٢ في المائة من الكرة الأرضية. ولقد أكدت نهاية الاستعمار، في الساحة الدولية، حق الشعوب في تقرير المصير. والجمعية الآن هي أسمى تعبير عن النظام الدولي القائم على أساس استقلال الدول.

ولكن هذا التحول السياسي لم يحدث في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، ويُظهر التاريخ أن ذلك لن يتم بصورة تلقائية. في عام ١٨٢٠، كان معدل دخل الفرد في أغنى دولة في العالم خمسة أضعاف مثيله في أفقر دولة. واليوم، بلغت نسبة ذلك التفاوت ٨٠ إلى ١.

لقد أصبح رعايا الأمس مدينين أبديين في النظام الاقتصادي الدولي. وحواجز الحمائية وغيرها من معوقات التجارة المتوازنة – التي يفاقمها تركز الاستثمارات والمعرفة والتكنولوجيا – حلت محل الهيمنة الاستعمارية. فهناك عجلة قوية تطوق الجميع وخفية تدير المنظومة عن بعد. وهي عادة ما تُبطل قرارات ديمقراطية، وتقلص سيادة الدول إلى حد الهوان، وتفرض نفسها على حكومات منتخبة. وهو يطالب بالتخلي عن مشاريع التنمية الوطنية المشروعة. ولا يزال هذا المنطق الشرير المتمثل في استتراف المحتاجين لإفادة الأغنياء قائما. وفي العقود الأخيرة، عمقت العولمة الشمولية غير المتوازية التركة المدمرة للفقر والانتكاس الاجتماعي، الذي صار الآن يطغى على جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. واليوم يقل متوسط دخل الفرد في ٥٤ بلدا عما كان عليه قبل عشر سنوات؛ وفي ٣٤ بلدا، انخفض متوسط العمر المتوقع؛ وفي ١٤ بلدا تموت أعداد أكبر من الأطفال بسبب الجوع.

وفي أفريقيا، حيث صمد الاستعمار حتى نهاية القرن العشرين، يوجد ٢٠٠ مليون فرد يعيشون حياة تتسم بالجوع والمرض والإهمال، وعادت لا تجتذب اهتمام العالم الذي فقد شعوره بمعاناة الآخرين الذين يبعدون عنه. والافتقار إلى النظافة الصحية الأساسية قتل عددا من الأطفال في العقد الماضي أكبر من العدد الذي قتلته جميع الصراعات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

الحب لا يمكن أن ينبع من القسوة. ولن يظهر السلام أبدا من الفقر والجوع. وتتغذى الكراهية وانعدام الإحساس، اللذان ينتشران بسرعة في جميع أنحاء العالم، على اليأس وعلى انعدام الأمل لدى الكثير من الناس.

وفي هذه السنة وحدها، مات ما يربو على ١ ٧٠٠ فرد نتيجة للهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، في مدريد وبغداد وجاكرتا. وتلك المآسي يجب أن تضاف إلى المآسي الأخرى العديدة في الهند وفي الشرق الأوسط وفي الولايات المتحدة، فضلا عن القتل الوحشي للأطفال مؤخرا في بيسلان. إن البشرية تخسر معركتها من أجل السلام. ولن يتسنى الرد على البربرية إلا من خلال قيم الإنسانية المستنيرة التي تطبق بوضوح رؤية وعزم.

وتفرض هذه الحالة على شعوب وزعماء العالم شعورا جديدا من المسؤولية الجماعية والفردية. وإذا كان السلام هدفنا، فمهمتنا هي بناؤه. وإذا أردنا القضاء على العنف، يجب أن نتصدى لأصوله العميقة الجذور بنفس التصميم الذي نواجه به عوامل البغضاء. ويجب أن يشمل المسار إلى السلام الدائم نظاما سياسيا واقتصاديا دوليا جديدا، يوفر لجميع البلدان فرصا حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك فهو يتطلب إصلاح نمط التنمية العالمي، وأيضا المؤسسات الدولية الديمقراطية بالفعل على أساس تعددية الأطراف وبالاعتراف بحقوق وتطلعات جميع الشعوب.

ينبغي للنظرة المعذبة في أعين المستبعدين أن تفعل لإثارة ضميرنا ما هو أكثر من الإحصاءات عن الظلم الاجتماعي التي لا تقل عنها مأساوية. إن نظراتهم المحدقة تطالبنا بمستقبل زاخر بالأمل. وبينما تتشابك مصائرنا، فكل صراع له آثار عالمية. وحينما نرى السماء من خلال القضبان الحديدية، يجب ألا نفسر ذلك على أنه حرية.

لدينا المعرفة العلمية وحجم الإنتاج الضروريان للتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية العالمية. واليوم، يمكن التوفيق بين الطبيعة والتقدم من خلال أنماط تنمية مستدامة أخلاقيا وبيئيا. فالطبيعة ليست متحفا للآثار البالية غير المصرح بلمسها، ولكن لا يجوز السماح أيضا بتدهورها بقدر أكبر على يد الإنسان عن طريق الاستغلال البيئي بحثا عن الثروة بأي ثمن.

الجيل أي جيل لا يُذكَّر بما أنجزه فحسب، ولكن أيضا بما لم ينجزه. وإذا كانت مواردنا أكبر بكثير من إنجازاتنا، فكيف نفسر للأجيال المقبلة لماذا أنجزنا القليل بينما كان لدينا الكثير. إن الحضارة المهملة مكتوب عليها الاضمحلال مثل الجسد من دون روح.

ولا تزال نصائح بطل البرنامج الجديد العظيم فرانكلين ديلانو روزفلت وثيقة الصلة بالواقع بشكل لا يمكن تجاهله. فالذي نحتاج إليه اليوم هو ”تجربة جريئة مثابرة“. ”الشيء الوحيد الذي يجب أن نخافه هو الخوف نفسه“. ولا تنبع هذه الجرأة من الفطرة، ولكن من الشجاعة السياسية؛ لا من عناد بدون شعور بالمسؤولية، ولكن من القدرة الجسورة على الإصلاح. وما يفصل بين الحضارة والهمجية هو الهيكل السياسي الذي يشجع على التغير السلمي ويدفع بالحياة السياسية والاجتماعية إلى الأمام من

خلال توافق آراء ديمقراطي. وإذا خسرنا المعركة ضد الجوع والفقر، فما الذي يجعلنا نوحد صفوفنا.

أعتقد أن الوقت قد حان لنعلن بوضوح أنه لكي ننمو مرة أخرى بعدالة، من الضروري حدوث تحول مهم في التدفقات المالية من المنظمات المتعددة الأطراف. وقد أُسِّست هذه المنظمات لتوفير الحلول، ولكنها باعتمادها شروطا صارمة بشكل مفرط، أصبحت هي نفسها جزءا من المشكلة. ويجب أن تعدل تركيزها على التنمية، فتستعيد بذلك أهدافها الأصلية. وينبغي أن يصير صندوق النقد الدولي قادرا على توفير الضمانات والسيولة الضرورية للاستثمارات الإنتاجية – خاصة في مجالات الهياكل الأساسية والإسكان والنظافة الصحية – والتي يمكن أيضا أن تعيد للبلدان الفقيرة القدرة على الدفع.

تركز السياسة الخارجية البرازيلية، بجميع أبعادها على الانضمام إلى أمم أخرى في الجهود الرامية إلى إنشاء عالم يتسم بالعدالة والسلام. وبالأمس، في اجتماع تاريخي، تجمع أكثر من ٦٠ من زعماء العالم لإعطاء زخم جديد للعمل الدولي ضد الجوع والفقر. وأؤمن إيمانا راسخا بأن العملية التي أطلقت بالأمس سترفع مكافحة الفقر إلى مستوى أعلى. وبينما نمضي قدما في هذا التحالف الجديد، ستتوفر لدينا سبل أفضل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر.

وبنفس روح الإسهام في تخفيض مستوى الفقر، كونت البرازيل والهند وجنوب أفريقيا في العام الماضي صندوق الهند – البرازيل – جنوب أفريقيا. وسيفتتح غدا أول مشروع لنا في غينيا – بيساو.

إن لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وارتباطه الشائن بالفقر أولوية أيضا. وبرنامجنا الدولي للتعاون مع بلدان نامية أخرى في مكافحة الفيروس/الإيدز يعمل الآن في ستة بلدان نامية وعما قريب سيمتد إلى ثلاثة بلدان أخرى.

وأنا على وعي تام بالمشاكل الأمنية الخطيرة التي تشكل تهديدا على الاستقرار الدولي. ويبدو أن آفاق التحسن في الحالة الحرجة في الشرق الأوسط معدومة. ولا يجوز للمجتمع الدولي، في ذلك الصراع وفي صراعات أخرى، أن يسمح بأن يسود العنف على الحوار السياسي – سواء كان مدعوما من الدولة أو من أطراف أخرى. ولا يزال الشعب الفلسطيني بعيدا عن التمتع بتقرير المصير الذي هو من حقوقه.

ونحن نعلم أن الأسباب الأساسية لانعدام الأمن معقدة. ولا يمكن أن تقتصر الحرب الضرورية ضد الإرهاب على المفهوم العسكري. ويجب أن نضع استراتيجيات تشمل كلا من التضامن والحزم، ولكن باحترام صارم للقانون الدولي. وعلى ذلك الأساس استجابت البرازيل وبلدان أخرى من بلدان أمريكا اللاتينية لنداء الأمم المتحدة وهي منخرطة الآن في الجهود الرامية إلى تثبيت الاستقرار في هايتي. وإذا كنا نسعى إلى نماذج جديدة في العلاقات الدولية، فلا يمكننا أن نتنصل من مسؤوليتنا في معالجة الحالات الملموسة التي تظهر.

إن تشجيع التنمية المنصفة حاسم للتصدي للأسباب القديمة العهد لانعدام الاستقرار في هايتي. وفي منطقتنا، وعلى الرغم من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، تسود ثقافة السلام. إن قارتنا تمر بفترة من النضج الديمقراطي المقرون بمجتمع مدني ممتلئ بالحيوية. ولقد تعلمنا أنه يجب السعي إلى تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية بعزم واستعداد للحوار. وتم التعامل مع فترات عدم الاستقرار في منطقتنا مع مراعاة الاحترام الدقيق لما لدينا من مؤسسات. ولقد قدمت البرازيل المساهمة، كلما طُلب إليها ذلك، وقدر استطاعتها

وإمكاناتها، لمساعدة البلدان الصديقة في التغلب على الأزمات التي هددت نظامها الدستوري واستقرارها. ومع أننا لا نؤمن بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، فلا يمكننا السكوت عن الإهمال في الواجب وعدم الاكتراث إزاء الحالات التي تؤثر على جيراننا.

وتلتزم البرازيل بإقامة أمريكا جنوبية تتسم بالاستقرار السياسي والرخاء والوحدة، على أساس تعزيز السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (ميركسور) وصلتها الاستراتيجية مع الأرجنتين. ولم تعد إمكانية بزوغ جماعة دول أمريكا الجنوبية حلما بعيد المنال، بفضل المبادرات الحاسمة الأهمية في مجالات التكامل الهيكلي والاقتصادي والتجاري والاجتماعي والثقافي.

والبرازيل ناشطة في المفاوضات المتعددة الأطراف بغية التوصل إلى اتفاقات عادلة ومنصفة. وفي الاجتماع الأخير لمنظمة التجارة العالمية، اتخذنا خطوة أساسية نحو القضاء على القيود الضارة التي تعترض سبيل البلدان النامية. وكان التنسيق فيما بين بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في مجموعة العشرين حاسم الأهمية في إبقاء جولة الدوحة على المسار السليم، مسار التحرر التجاري المقترن بالعدالة الاجتماعية. وبوسع جولة الدوحة، إذا ما كتب لها النجاح، أن تخلص ما يزيد على ٥٠٠ مليون شخص من براثن الفقر. ومن الأهمية الأساسية مواصلة بناء جغرافيا اقتصادية تجارية عالمية جديدة من شأنها أن تسمح بالمحافظة على الروابط الحيوية مع البلدان المتقدمة النمو مع إقامة جسور قوية فيما بين بلدان الجنوب التي ظلت معزولة بعضها عن بعض لفترة أطول مما ينبغي.

والبرازيل ملتزمة بإنجاح النظام الدولي للتغير في المناخ. ونحن نعمل على تطوير مصادر متجددة للطاقة. ولهذا سنواصل السعي الحثيث لإنفاذ بروتوكول كيوتو.

ويوجد في أمريكا اللاتينية ما يقرب من ٥٠ في المائة من التنوع الحيوي. ونحن نؤيد الكفاح ضد القرصنة البيولوجية والتفاوض من أجل التوصل إلى نظام دولي لتقاسم الفوائد المتأتية عن استعمال الموارد الجينية والمعارف التقليدية.

وأكرر هنا تأكيد ما ذكرته من هذه المنصة ذاتها في العام الماضي، وهو أن النظام الدولي القائم على التعددية هو وحده القادر على تعزيز السلام والتنمية المستدامة للدول. ويجب أن يرتكز هذا النظام على إجراء حوار بناء فيما بين مختلف الثقافات والرؤى في العالم. وليس هناك هيئة أفضل من الأمم المتحدة لضمان تلاقي العالم حول أهداف مشتركة. ومجلس الأمن هو المصدر الوحيد للإجراءات المشروعة في ميدان السلم والأمن الدوليين. غير أن تكوينه يجب أن يبين واقع اليوم – لا أن يديم حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية أو حقبة الحرب الباردة. ومما يتجلى بوضوح تام أن مقترحات الإصلاح التي تلبس الهيكل الحالي ثوبا جديدا فحسب ولا تنص على إحداث زيادة في عدد الأعضاء الدائمين ليست كافية. كما أن الصعوبات الكامنة في أي عملية للإصلاح يجب ألا تجعلنا ننسى الأهمية العاجلة لهذه العملية.

ولن يكون هناك أمن ولا استقرار في العالم إلى أن تتسنى إقامة نظام أكثر عدلا وديمقراطية. ويجب على مجتمع الدول ان يقدم ردا واضحا وعاجلا على هذا التحدي. ويمكننا أن نلتمس هذا الرد في الكلمات الحاسمة للنبي يشوع: ”ثمرة الاستقامة هي السلام“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية على الكلمة التي أدلى بها لتوه.

اصطُحب السيد لويس إناثيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جورج دبليو بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة فخامة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

اصطُحب السيد جورج دبليو بوش إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جورج دبليو بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بوش (تكلم بالانكليزية): أشكركم على منحي شرف مخاطبة الجمعية العامة. إن الشعب الأمريكي يحترم المثل التي بعثت الحياة في هذه المنظمة. ونكن الاحترام لرجال ونساء الأمم المتحدة الذين يدافعون عن السلم وحقوق الإنسان في كل بقعة من بقاع العالم. ومرحبا بكم في مدينة نيويورك ومرحبا بكم في الولايات المتحدة الأمريكية.

خلال السنوات الثلاث الماضية خاطبت الجمعية العامة في وقت كان فيه بلدي يمر بمأساة ويشهد لحظات حاسمة لنا جميعا. أما الآن فإننا نجتمع في وقت تحظى به الأمم المتحدة بفرصة هائلة وكذلك لجميع الدول المحبة للسلام. لعقود ما انفكت دائرة الحرية والأمن والتنمية تتسع في عالمنا. إن هذا التقدم قد حقق الوحدة في أوروبا والحكم الذاتي في أمريكا اللاتينية وآسيا وولد أملا جديدا في أفريقيا. والآن لدينا الفرصة التاريخية لتوسيع الدائرة حتى أكثر، أي أن نكافح الراديكيلية والإرهاب بالعدالة والكرامة. وعلينا أن نعمل على إقامة السلام الحقيقي الذي يرتكز على حرية الإنسان.

إن الأمم المتحدة وبلدي يتقاسمان أعمق الالتزامات، أي إعلان الاستقلال الأمريكي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان اللذان يدعوان إلى قدر متساو من القيم والكرامة في كل حياة بشرية. تلك الكرامة تقرها القاعدة القانونية التي تحد من سطوة الدولة وتحترم حقوق المرأة وتحمي الملكية الخاصة وحرية الخطابة وتكفل المساواة في العدل بين الناس والتسامح الديني. وإن تلك الكرامة يلوثها الظلم والفساد والطغيان والتعصب والإرهاب وجميع أشكال العنف التي تمارس ضد الأبرياء. والوثائق التأسيسية تؤكد أن ذلك الخط الصارخ بين العدالة والإجحاف وبين الصواب والخطأ صالح في كل عصر وفي كل ثقافة وفي كل أمة.

إن الحكومات الحصيفة تدافع عن هذه المبادئ لأسباب عملية وواقعية. ونعرف أن الدكتاتوريين سرعان ما يلجأون إلى العدوان بينما الأمم الحرة تناضل من أجل حل خلافاتها بصورة سلمية. ونعرف أن الحكومات الغاشمة تؤيد الإرهاب، بينما تعمل الحكومات الحرة على مكافحة الإرهابيين في عقر دارهم. إننا نعرف أن الشعوب الحرة تجل التقدم والحياة بدلا من أن تصبح معتنقة للأيديولوجيات الإجرامية.

إن كل أمة تنشد السلام سوف تتشاطر منافع عالم أكثر حرية. وأن كل أمة تنشد السلام لديها التزام بالمساعدة في بناء ذلك العالم. وفي النهاية ما من معتكف آمن يقي فيه المرء نفسه من شرور شبكات الإرهاب او من الدول الفاشلة التي تؤويهم او الأنظمة الخارجة على القانون أو أسلحة الدمار الشامل. وفي النهاية لم يعد هناك أمان في التماس مكان قصي والسعي إلى حياة هادئة بتجاهل الصراعات وجور الآخرين.

في ذلك القرن اليافع يحتاج عالمنا إلى تعريف جديد للأمن. إن أمننا لا يمكن أن يكون مناطق النفوذ أو في توازن القوة. إن أمن عالمنا يكون في إعلاء شأن حقوق الإنسان.

هذه الحقوق تمضي قدما عبر العالم. وعبر العالم يرد أعداء حقوق الإنسان بالعنف. فالإرهابيون وحلفاؤهم يعتقدون أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وقانون الحقوق الأمريكي وكل ميثاق حرية خُط يكون مآله الحريق أو التدمير أو التجاهل. إنهم يعتقدون أن الدكتاتوريين ينبغي لهم أن يتحكموا في العقول والألسن في الشرق الأوسط وما يتجاوز حدوده. إنهم يعتقدون أن الانتحار والتعذيب والقتل أمور لها ما يبررها لخدمة أي هدف معلن لهم وأنهم يتصرفون وفقا لمعتقداتهم.

في السنة الماضية وحدها هاجم الإرهابيون مراكز للشرطة وبنوك وقطارات الركاب ودور العبادة اليهودية ومدرسة تعج بالأطفال. وهذا الشهر رأينا في بيسلان مرة أخرى كيف يقيس الإرهابيون نجاحهم في موت الأبرياء وفي ألم الأسر الثكلى. لقد أخذت سفيتلانا زيبيسوف رهينة مع ابنها وابن أختها. ولم ينجو ابن شقيقتها. لقد زارت المقبرة مؤخرا ورأت ما أسمته ''قبور صغيرة''. وقالت أفهم أن هناك روحا شريرة في العالم ولكن ما الذي فعلته هذه المخلوقات الصغيرة؟

إن الأطفال الروس لم يفعلوا شيئا لينالوا هذه المعاناة الهائلة والخوف والموت. فالناس في مدريد والقدس واسطنبول وبغداد لم يفعلوا شيئا لينالوا القتل المفاجيء والعشوائي. إن هذه الأفعال تنتهك معايير العدالة في كل الثقافات ومبادىء جميع الأديان. إن جميع الأمم المتحضرة تخوض كفاحا مشتركا وعليها جميعا أن تكافح القتلة.

إننا مصممون على تدمير شبكات الإرهاب حيثما تعمل، والولايات المتحدة ممتنة لكل دولة تعمل على المساعدة في مصادرة الأصول الإرهابية وتتبع من يمارسون الإرهاب وتحبط خططهم. إننا مصممون على إنهاء تبني إرهاب الدولة وحكومتي ممتنة لجميع من شاركوا في تحرير أفغانستان. وإننا مصممون على منع الانتشار وإنفاذ مطالب العالم وحكومتي ممتنة لجنود العديد من الدول الذين ساعدوا في تخليص الشعب العراقي من الدكتاتور الخارج على القانون. لقد وافق الدكتاتور في عام ١٩٩١، كشرط لوقف إطلاق النار، على التقيد بجميع قرارات مجلس الأمن ثم تجاهل لأكثر من عقد من الزمن تلك القرارات. وأخيرا توعد مجلس الأمن باتخاذ سلسلة من الإجراءات إزاء تحديه. ولا بد أن يكون معنى للالتزامات التي نقطعها. عندما نقول سلسلة من الإجراءات من أجل السلم لا بد أن تكون هناك سلسلة من الإجراءات. لذلك عمل ائتلاف الدول على إنفاذ مطالب العالم.

إن الدفاع عن مثلنا مسألة حيوية غير أن هذا ليس كافيا. إن مهمتنا الأوسع بوصفنا أعضاء في الأمم المتحدة يجب أن تطبق هذه المثل على المسائل ذات الأهمية الكبرى في عصرنا. وإن هدفنا الأوسع يتمثل في تعزيز الأمل والتقدم بوصفهما بديلين للكراهية والعنف. إن مقصدنا الكبير يتمثل في بناء عالم أفضل يتجاوز الحرب على الإرهاب.

لأننا نؤمن بالكرامة الإنسانية قامت أمريكا والعديد من الدول بإنشاء صندوق عالمي لمكافحة أمراض الإيدز والتدرن الرئوي والملاريا. ففي سنوات ثلاث مولت البلدان المتبرعة مشاريع في أكثر من تسعين بلدا ووعدت بتقديم ما مجموعه ٥,٦ بليون دولار مساهمة في هذه الجهود. لقد تعهدت أمريكا بتقديم ١٥ بليون دولار للوقاية والمعالجة والرعاية الإنسانية في البلدان التي يستبد بها الإيدز مولية أهمية خاصة لخمسة عشر بلدا حيث تمس فيها الحاجة بشدة. إن الإيدز هو من أعظم الأزمات الصحية التي يشهدها عصرنا

والتزامنا الراسخ سوف يولد أملا جديدا لدى من ساروا لفترة طويلة جدا في ظلال الموت.

ولأننا نعتقد أن الكرامة الإنسانية، عملت أمريكا مع العديد من الدول لمواجهة شر الاتجار بالأرواح البشرية. وناصر المنظمات التي تعمل على إنقاذ الضحايا وتقر القوانين المتشددة في مكافحة هذا الاتجار، وتحذر المسافرين بأنهم سيتحملون المسؤولية عن مساندة الشكل الحديث من أشكال العبودية. إذ لا يجوز أبدا استغلال النساء والأطفال للمتعة أو الجشع في أي بقعه على الأرض.

ولأننا نؤمن بالكرامة الإنسانية علينا أن نأخذ على محمل الجد حماية الحياة من الاستغلال تحت أي ذريعة كانت. وفي هذه الدورة سوف تنظر الجمعية العامة في مشروع قرار تقدمه كوستاريكا يطالب بحظر شامل على الاستنساخ البشري. وأؤيد ذلك القرار وأحث جميع الحكومات على توطيد المبدأ الأخلاقي الأساسي المتمثل في عدم تدمير أو خلق أي حياة بشرية لينتفع من ذلك آخرون.

ولأننا نؤمن بالكرامة الإنسانية فإنه يتعين على الولايات المتحدة والعديد من الدول أن تغير الطريقة السائدة في مكافحة الفقر وكبح الفساد وتقديم المساعدة. ففي عام ٢٠٠٢ أنشأنا توافق الآراء في مونتيري، وهو نهج شجاع يربط بين المساعدة الجديدة المقدمة من الدول المتقدمة النمو والإصلاح الحقيقي في البلدان النامية. ومن خلال حساب الوفاء بتحدي الألفية تزيد بلدي من مساعدتنا إلى البلدان النامية التي توسع من نطاق الحرية الاقتصادية وتستثمر في مجالات التعليم والصحة لشعوبها.

ولأننا نؤمن بالكرامة الإنسانية، فإنه يتعين على الولايات المتحدة والعديد من الدول أن تعمل على تخفيف عبء الديون الكاسح الذي يحد من نمو اقتصادات البلدان النامية ويجعل ملايين البشر رهينة الفقر. ومنذ البدء بتلك الجهود في عام ١٩٦٦ تلقت البلدان الفقيرة المثقلة بأعباء الديون أكثر من ٣٠ بليون دولار من المساعدة الغوثية. وللحيلولة دون تعاظم الدين في المستقبل وافق بلدي وغيره من البلدان على وجوب أن تعمل على نحو متزايد المؤسسات المالية الدولية على تقديم المساعدة الجديدة في شكل منح بدل من قروض.

ولأننا نؤمن بالكرامة الإنسانية، يجب أن يتوفر لدى العالم المزيد من الوسائل الفعالة لكفالة استقرار المناطق التي تعصف بها الاضطرابات، ووقف العنف المرتكز على التعصب الديني والتطهير العرقي. وعلينا الإتيان بقدرات دائمة جديدة للاستجابة للأزمات التي تنشأ في المستقبل.

ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة وإيطاليا اقترحت مبادرة عمليات سلام عالمية. وستقوم مبدئيا مجموعة البلدان الثمانية بتدريب ٧٥ ٠٠٠ من حفظة السلام من أبناء أفريقيا – ليتسنى لهم القيام بتلك العمليات في تلك القارة وفي أماكن أخرى. وستمد مجموعة البلدان الثمانية يد العون لقوى حفظ السلام هذه في مجالات مثل احتياجات النشر والإمداد السوقي.

وفي هذه الساعة يشهد العالم معاناة فظيعة وجرائم نكراء تُرتكب في منطقة دارفور بالسودان، وهي جرائم خلصت حكومتي إلى نتيجة مفادها أنها بمثابة إبادة جماعية. لقد لعبت الولايات المتحدة دورا رئيسيا في الجهود الرامية إلى الوساطة في وقف إطلاق النار ونعمل على تقديم المساعدة الإنسانية للشعب السوداني. وقامت رواندا ونيجيريا بوزع قوات في السودان للمساعدة في تحسين الحالة الأمنية ليتسنى إيصال المساعدة. لقد اتخذ مجلس الأمن قرارا جديدا يؤيد القوات التابعة للاتحاد الأفريقي وأقر زيادة عددها للحيلولة دون إراقة المزيد من الدماء، وحث حكومة السودان على وقف الرحلات الجوية التي تقوم بها الطائرات

العسكرية إلى دارفور. ونهنئ أعضاء المجلس على هذه الخطوة اللازمة والتي جاءت في أوانها. وأحض حكومة السودان على تنفيذ وقف إطلاق النار الذي وقعت عليه وعلى وقف القتل في دارفور.

ولأننا نؤمن بالكرامة الإنسانية فانه يتعين على الدول المحبة للسلام أن تعمل على إعلاء شأن الديمقراطية. وما من نظام حكومي فعل أكثر من نظامنا لحماية الأقليات وضمان حقوق العمال وتحسين وضع المرأة أو عمل على تسخير الطاقة الإنسانية من أجل إحراز السلم.

لقد شهدنا زيادة في عدد الحكومات الديمقراطية في الثقافات الهندوسية والإسلام والبوذية واليهودية والمسيحية. وضربت المؤسسات الديمقراطية بجذورها في المجتمعات الحديثة وفي المجتمعات التقليدية على حد سواء. وحين يتعلق الأمر برغبة الإنسان في الحرية والعدالة لا أعتقد أن هناك صداما بين الحضارات. فالشعوب في أي مكان عاشت قادرة على تحقيق الحرية وهي تستحقها.

وتحقيق كل ما تبشر به الحكومة النيابية يستغرق وقتا، كما عرفت أمريكا ذلك بعد قرنين من المناقشة والنضال. وليس هناك شكل واحد من أشكال الحكومة النيابية لأن الديمقراطيات بطبيعتها تأخذ الطابع الفريد للشعوب التي تقيمها. ولكن الأمر الذي نعرفه عن يقين هو أن الرغبة في الحرية رغبة في قلب كل إنسان، وأن تلك الرغبة لا يمكن أن تحتويها إلى الأبد جدران السجن أو الأحكام العرفية أو الشرطة السرية. إذ أن الحرية ستجد طريقها عبر الزمن وفي كل مناحي الأرض.

فالحرية تجد طريقها الآن في العراق وفي أفغانستان، ويتعين علينا مواصلة الالتزام بالديمقراطية في ذينك البلدين. والحرية التي استطاع الكثيرون أن يكسبوها بعد أن دفعوا ثمنها يجب أن تؤمن. ونحن بصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة، لدينا مصلحة في المحافظة على النجاح الذي حققناه في أحدث الديمقراطيات في العالم. وقبل زمن قريب هددت النظم الخارجة على القانون في بغداد وفي كابل السلام ورعت الإرهابيين. وزعزعت تلك النظم الاستقرار في منطقة من أكثر مناطق العالم حيوية واضطرابا. وعاملت شعوبها بوحشية متحدية كل المعايير المتحضرة.

واليوم يشق الشعبان الأفغاني والعراقي طريقهما إلى الحرية والديمقراطية. والحكومتان اللتان تنشآن في البلدين لا تشكلان تهديدا للآخرين. وبدلا من رعاية الإرهابيين، فإنهما تقاتلان الجماعات الإرهابية. وهذا التقدم أمر حسن لأمننا جميعا في الأمد الطويل. إن أبناء الشعب الأفغاني يظهرون شجاعة فائقة في ظل ظروف صعبة. فهم يقاتلون لحماية وطنهم من بقايا معاقل الطالبان ويساعدون على ضرب القتلة الإرهابيين. وهم ينعشون اقتصادهم. واعتمدوا دستورا يحمي حقوق الجميع، بينما يراعي أعز تقاليد أمتهم. وهناك الآن أكثر من ١٠ ملايين مواطن أفغاني – من ضمنهم أكثر من ٤ ملايين امرأة – مسجلون للتصويت في الانتخابات الرئاسية التي تجرى في الشهر المقبل. وكل من يتساءل عما إن كانت المجتمعات المسلمة تستطيع أن تصبح ديمقراطية، فإن الشعب الأفغاني يعطيه الإجابة.

ومنذ المناقشة العامة الأخيرة في هذه الجمعية العامة، استعاد الشعب العراقي سيادته. واليوم، في هذه القاعة، يمثل رئيس الوزراء العراقي ووفده بلدا انضم من جديد إلى الأسرة الدولية. وقد كسبت حكومة رئيس الوزراء العراقي علاوي تأييد كل دولة تؤمن بتقرير المصير وترغب في السلام. فبموجب قراري مجلس الأمن ١٥١١ (٢٠٠٣) و ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، يقوم العالم بتقديم الدعم. ويتعين على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء الاستجابة إلى طلب رئيس الوزراء علاوي والقيام بمزيد من العمل للمساعدة على بناء عراق آمن وديمقراطي ذي نظام اتحادي وحر.

إن وجود عراق ديمقراطي له أعداء لا يرحمون لأن الإرهابيين يعرفون أن مصالحهم معرضة للخطر في ذلك البلد. ويعرفون أن وجود عراق ديمقراطي في قلب الشرق الأوسط سيكون ضربة حاسمة ضد مطامحهم في تلك المنطقة. ولذا فإن الجماعة الإرهابية المرتبطة بالقاعدة واحدة من المجموعات الرئيسية التي تقتل الأبرياء في العراق اليوم، وتقوم بحملة تفجيرات ضد المدنيين وبقطع رؤوس الرجال المقيدين. وقوات التحالف التي تعمل في العراق تواجه الإرهابيين والمقاتلين الأجانب لكيلا تضطر الأمم المسالمة في العالم إلى مواجهة هؤلاء داخل حدودنا.

وتحالفنا يقف إلى جانب قوة الأمن العراقية المتنامية. ومنظمة حلف شمال الأطلسي تقدم تدريبا حيويا لتلك القوة. وأسهمت أكثر من ٣٥ دولة بالأموال والخبرات للمساعدة على إعادة بناء الهياكل الأساسية في العراق، وإذ تمضي الحكومة العراقية المؤقتة نحو الانتخابات الوطنية، يقوم مسؤولون من الأمم المتحدة بمساعدة العراقيين على بناء الهياكل الديمقراطية. وهؤلاء الأشخاص الذين يؤثرون على أنفسهم يقومون بعمل بطولي وهم يواصلون التركة العظيمة التي خلفها سيرجيو دي ميلو.

وكما رأينا في بلدان أخرى، إن أحد الأهداف الأساسية للإرهابيين تقويض وتعطيل الانتخابات والتأثير على نتائجها. ويمكننا أن نتوقع تصاعد الهجمات الإرهابية مع اقتراب موعد الانتخابات الوطنية في أفغانستان والعراق. والعمل الذي ينتظرنا عمل شاق، ولكن تلك الصعاب لن تهز اقتناعنا بأن مستقبل أفغانستان والعراق مستقبل للحرية. والاستجابة السليمة للصعوبة ليست هي التراجع – بل الصمود.

إن العمل على تحقيق الحرية دائما له كلفة، يدفعها أشجعنا. وتعرب أمريكا اليوم عن حزنها على الأرواح التي فقدتها أمتنا والعديد من الأمم الأخرى، واليوم أؤكد لكل صديق لأفغانستان والعراق، وكل عدو للحرية: إننا سنقف مع أبناء أفغانستان والعراق إلى أن يحققوا آمالهم في الحرية والأمن.

وهاتان الدولتان ستكونان نموذجا يقتدى به في الشرق الأوسط الكبير، وهو منطقة حرم فيها الملايين من حقوق الإنسان والعدالة البسيطة. وخلال وقت طويل جدا ظلت بلدان عديدة، بما فيها بلدي، تغض الطرف عن القمع في الشرق الأوسط باسم الاستقرار، بل وتجد عذرا لذلك القمع. وأصبح القمع مستشريا، ولكن الاستقرار لم يتحقق مطلقا. ويجب علينا أن ننتهج نهجا مختلفا. ويتعين علينا مساعدة المصلحين في الشرق الأوسط وهم يسعون من أجل الحرية ويناضلون لبناء مجتمع من الدول الديمقراطية المسالمة.

والتزامنا بالإصلاح الديمقراطي أساسي لحل الصراع العربي الإسرائيلي. ولن يتحقق السلام بواسطة حكام فلسطينيين يخيفون المعارضة، ويغضون الطرف عن الفساد ويقيمون علاقات مع الجماعات الإرهابية. والشعب الفلسطيني الذي طالت معاناته يستحق أفضل من ذلك. وهو يستحق قادة حقيقيين قادرين على إنشاء دولة فلسطينية حرة ومسالمة.

وحتى بعد النكسات والإحباطات التي حدثت في الشهور الأخيرة، فإن حسن النية والجهد الشاق يمكن أن يحققا ما بشرت به خريطة الطريق إلى السلام. والذين سيقودون الشعب الفلسطيني إلى دولة فلسطينية جديدة يجب أن يعتمدوا سبلا سلمية لتحقيق حقوق شعبهم وإنشاء مؤسسات مصلحة من أجل ديمقراطية مستقرة. وعلى الدول العربية وقف التحريض في وسائط إعلامها، ووقف تمويل الإرهاب من المصادر العامة والخاصة، والشروع في إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل. وعلى إسرائيل تجميد بناء

المستوطنات، وتفكيك المستوطنات الأمامية غير المأذون بها، وإنهاء الإذلال اليومي للشعب الفلسطيني، وتفادي أي أعمال من شأنها الإضرار بالمفاوضات النهائية. وينبغي لقادة العالم أن يسحبوا التأييد والدعم من أي حاكم فلسطيني يخذل أبناء شعبه ويخون قضيتهم.

إن الآمال الديمقراطية التي نراها تتزايد في الشرق الأوسط تنمو في كل مكان آخر. وقد جاء على لسان داعية الديمقراطية في بورما أونغ سان سوو كيي:

”إننا لا نقبل بأن فكرة الديمقراطية قيمة غربية. بل على العكس من ذلك، إن الديمقراطية تعني ببساطة الحكم الصالح المترسخ الجذور في المسؤولية والشفافية والمساءلة“.

وهنا في الأمم المتحدة، يعرف الأعضاء أن هذا أمر صحيح. فخلال السنوات الأخيرة ساعدت هذه المنظمة على إنشاء ديمقراطية جديدة في تيمور - ليشتي وساعدت الأمم المتحدة دولا أخرى على الانتقال إلى الحكم الذاتي.

ولأنني أؤمن بأن الارتقاء بالحرية هو الطريق إلى عالم أفضل وأكثر أمنا، اقترح اليوم إنشاء صندوق للديمقراطية في إطار الأمم المتحدة. وهذه مهمة عظيمة لهذه المنظمة العظيمة. ومن شأن هذا الصندوق أن يساعد البلدان على وضع أسس الديمقراطية بإقامة حكم القانون، والمحاكم المستقلة، والصحافة الحرة، والأحزاب السياسية ونقابات العمل. وستستخدم أموال الصندوق أيضا للمساعدة على تحديد الدوائر الانتخابية وأماكن الاقتراع ودعم أعمال مراقبي الانتخابات. ولإظهار التزامنا بالصندوق الجديد للديمقراطية، ستقدم الولايات المتحدة الأمريكية تبرعا مبدئيا، وأحث كل الدول الأخرى على الإسهام أيضا.

اليوم تكلمت عن جدول أعمال واسع للنهوض بكرامة الإنسان وتحسين الأمن لنا جميعا. إن دحر الإرهاب وحماية حقوق الإنسان ونشر الرخاء وتقدم الديمقراطية — هذه القضايا والمثل العليا تقتضي منا الإضطلاع بعمل عظيم في العالم. وما يستطيع كل واحد منا أن يحققه بمفرده محدود. أما إذا عملنا بيد واحدة فسننجز الكثير.

التاريخ سيخلد المثل العليا لهذه المنظمة. وإن الميثاق يوضحها بجلاء: ”إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ... والتأكيد من جديد على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان ... والدفع بالرقي الاجتماعي قدما ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح“.

فليسجل التاريخ أن زعماء جيلنا تابعوا الجهود لتحقيق المثل العليا هذه، حتى أثناء النكبات. وليبين التاريخ أيضا أن أعضاء الأمم المتحدة، في عقد حاسم، لم يكلوا من الاضطلاع بواجباتهم و لم تتراخ عزيمتهم عن الوفاء بها. وإنني لعلى يقين بأن هذا القرن الفتي سيكون قرن التحرر. وأؤمن بأننا سنرقى إلى مستوى تحديات هذه اللحظة، لأنني أعرف ملامح شخصية زعماء وأمم كثيرة ممثلة هنا اليوم. وكلي ثقة بقدرة الحرية على التحويل والتغيير.

وأرجو من الله أن يباركك.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه.

اصطحب السيد جورج دبليو بوش، رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب يلقيه صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر.

اصطحب الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بصاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني: يسرني أن أبدأ بمخاطبة الجمعية العامة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، التي تترأسها بلادي قطر حاليا وأغتنم هذه المناسبة لأتقدم بالتهنئة للسيد جان بينغ على رئاسته للدورة الحالية للجمعية العامة، متمنيا لسيادته التوفيق والنجاح في مهمته. كما أود أن أتوجه بالشكر الى سلفه السيد جوليان هنت على قيادته أعمال الدورة السابقة.

ويطيب لي كذلك أن أعبر لسعادة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، عن تقديري لحكمته في إدارة أعمال هذه المنظمة خلال فترة دقيقة واجهت فيها العلاقات الدولية، ولا تزال، تحديات هائلة في مختلف المجالات.

لقد نشأت الأمم المتحدة قبل نحو ستة عقود لتعبر عن تطلع كافة أعضاء الأسرة الدولية إلى إنقاذ العالم من ويلات الحروب وحفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق التعاون بين الأمم والشعوب في مختلف المجالات. وبعد نشأة الأمم المتحدة بنحو عقدين، وبالتحديد في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٦٤، تأسست مجموعة الـ ٧٧ لتعبر عن تطلع عشرات الدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية للعمل مع بعضها البعض من خلال مظلة الأمم المتحدة بهدف تعزيز مصالحها الاقتصادية المشتركة، وتطوير قدراتها التفاوضية حول مختلف القضايا الاقتصادية الدولية، وزيادة روابط تعاونها الاقتصادي والفني. وكما نمت الأمم المتحدة وازداد حجم عضويتها واتسعت أوجه نشاطها، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين جذبت أيضا برسالتها أعضاء جددا إلى أن وصلوا إلى ١٣٢ دولة يشكلون أكثر من ثلثي أعضاء الأمم المتحدة.

إن مجموعتنا تجسد حرص الدول النامية على الالتزام برسالة الأمم المتحدة، والاهتداء بالمبادئ النبيلة التي تضمنها ميثاقها. وإذا كان الاجتماع الوزاري للمجموعة يوضح بلا لبس تلك العلاقة الوثيقة بينها والمنظمة الدولية، فإن ما اتبعته دولها منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، حينما عقدت أول لقاء لها على مستوى الرؤساء والقادة، ليؤكد من جديد حرص أعضاء المجموعة على الارتقاء بالتنسيق فيما بينهم، مستلهمين في ذلك نظام الأمم المتحدة كي يعينهم على إدراك الغايات التي يعملون من أجلها.

إن التحدي الصعب الذي يواجه المجتمع الدولي اليوم، وكما تراه مجموعة الـ ٧٧ والصين يتمثل في حفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيق الرفاه الاقتصادي والتنمية معا. ولقد ثبت من تاريخ العلاقات الدولية خلال نصف القرن المنصرم أن حفظ السلم والأمن يكاد يكون مستحيلا في ظل الحرمان من الحد الأدنى اللائق من الأسباب المعيشية الكريمة. فكثيرا ما قاد الفقر والعوز إلى توترات أدت في النهاية إلى الإخلال بالسلم والأمن الدوليين. وليس من قبيل المصادفة أن المناطق الأشد فقرا في العالم هي التي كابدت أكثر الصراعات الإقليمية تعقيدا. ولتحقيق الهدفين معا، الأمن والتنمية، فإن الأسرة الدولية تحتاج إلى تبني سياسات أكثر نزاهة تنصف شريحة واسعة من أعضاء المجتمع الدولي ما زال ينقصها كثير من مقومات الحياة الأساسية.

ربما لا يختلف اثنان على أن العولمة قد اكتسبت قوة دفع هائلة وأتت بإيجابيات لا لبس فيها. ومع هذا فقد صاحبتها بعض الآثار المجحفة التي تقتضي مراجعة وإعادة نظر في مجموعة من السياسات الاقتصادية الدولية المتبعة حتى

تكتسب الوجه الإنساني المفترض فيها. فاستمرار القسمة غير المتوازنة لفوائد التشابك الاقتصادي العالمي، والاتساع المتواصل للفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية، وتردي الأوضاع الاقتصادية في عدد ليس بقليل من دول الجنوب، وما يصاحب كل ذلك من عواقب ضارة على البيئة، من شأنه أن يؤجج مشاعر الحنق والإحباط، بل قد يؤدي إلى أشكال لا نرجوها من الصراعات الدولية.

ولذا فإن من الضروري أن تعالج المعوقات التي تجعل من الصعب على البلدان النامية الاستفادة من ثمرات النمو الاقتصادي العالمي، وأن تعيد الأسرة الدولية تأكيد التزامها باستئصال الفقر وتحقيق الأهداف التنموية لإعلان الألفية عن طريق إدماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي بشكل أعمق وأشمل.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تتمسك بدعوتها إلى بناء نظام تجاري مفتوح متعدد الأطراف يراعي قواعد العدالة والاحتكام إلى القانون، ويهتم بمساعدة البلدان النامية على مكافحة الفقر والتخلف. وهذا يقتضي وضع حد لأوجه الانحياز في عملية تحرير التجارة بين البلدان المتقدمة والنامية ووقف الممارسات التي لا تزال تعرقل التبادل التجاري الحر كالإعانات الزراعية وسياسات دعم بعض المحاصيل واعتراض حركة الأشخاص الطبيعيين، بما يجعل من المستحيل على البلدان النامية توظيف ما لديها من طاقات أو تسويق كثير مما تنتجه.

وفي هذا السياق فإننا ندعو الدول المتقدمة إلى الإقدام على تحرير التجارة بمعدلات أسرع، فتزيل مختلف العوائق التي تحرم البلدان النامية حتى الآن من حقها في علاقات تجارية ودولية تنهض على أساس التكافؤ في الفرص. وإذ نرصد ذلك التقدم الذي تم إحرازه في مفاوضات الدوحة بشأن مسألة الزراعة، فإننا ندعو إلى إعطاء مسألة وصول المنتجات الأخرى التي تهم البلدان النامية إلى الأسواق العالمية الأولوية التي تستحقها. كذلك ينبغي الاتفاق على إجراءات محددة تضمن وصول التدفقات المالية الكافية إلى البلدان النامية، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر لمساعدة تلك البلدان على بناء قدراتها الإنتاجية اللازمة للمنافسة في السوق العالمية. ونشدد أيضا على أهمية إتاحة الفرصة أمام الجميع للانتفاع بمنجزات العلم والتكنولوجيا والوصول إلى مصادر المعرفة والمساعدة على تحقيق التنمية.

إن مراجعة إعلان الألفية يشير إلى أن ما تضمنه من أهداف حول بلدان أفريقيا والدول الأقل نموا تبدو غير قابلة للإنجاز حتى الآن. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدم الوفاء بالتعهدات التي كانت قد قُطعت بسخاء في مختلف مؤتمرات الأمم المتحدة وقممها. وحيث أننا سنقوم خلال العام القادم بإجراء الاستعراض الأول لإعلان الألفية، فإن علينا أن نغتنم فرصة لقائنا اليوم لنجدد الالتزام بتنفيذ ما جاء في هذا الإعلان وعلى وجه السرعة. وسوف تتقدم مجموعة الـ ٧٧ والصين عند استعراض هذا الإعلان بجملة من المقترحات لتفعيل ما جاء فيه، تنصب غالبيتها على تطوير العلاقات الدولية متعددة الأطراف. كما ستواصل المجموعة اهتمامها بالحالة في أفريقيا والبلدان الأقل نموا والبلدان النامية غير الساحلية. وقد شاركنا بالفعل في البحث عن حلول عملية للمشكلات التي تعاني منها هذه المناطق. كما سنشارك في الاستعراض المقبل لبرنامج بربادوس للبلدان الجزرية النامية الصغيرة في أوائل عام ٢٠٠٥. وأنتهز هذه الفرصة لأحث المجتمع الدولي على دعم هذا البرنامج بوصفه جزءا لا يتجزأ من جهودنا للسير نحو عالم أفضل.

اسمحوا لي الآن أن أتناول باسم بلدي قطر عددا من القضايا السياسية وثيقة الصلة بما نسعى إليه من أجل تمكين الشعوب والبلدان النامية من التمتع بحقوقها الاقتصادية

كاملة. وأركز من بينها على مسألة غياب الديمقراطية والتواني لفترات طويلة عن الإصلاح السياسي في عدد ليس بقليل من بلدان الجنوب – مسألة ربما ظهرت أكثر ما ظهرت في السنوات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط. فقد تسبب هذا الغياب وذلك التواني في معظم صور المعاناة الاقتصادية والاجتماعية القاسية التي تكابدها حاليا.

إن الإصلاح السياسي ومشاركة المواطن في صنع القرار قضية لم تعد اختيارية نأخذ بها أو لا نأخذ، وإنما باتت ضرورة. ولن أبالغ إذا قلت إنها تصل حتى إلى درجة الحتمية، بعدما أظهرته المسيرة الطويلة للعلاقات الدولية من أن الدول التي حققت إنجازات اقتصادية كانت الأكثر حرصا على تطبيق الديمقراطية، سواء كانت من بلدان الشمال أو الجنوب. وإذا كانت هناك بعض الحالات لدول تمكنت من تحسين أدائها الاقتصادي من دون أن توفق أوضاعها السياسية مع مبادئ الديمقراطية، فإنها تبقى حالات محدودة، ظلت عرضة باستمرار لحدوث هزات اقتصادية مفاجئة.

وكما يسود العلاقات الاقتصادية الدولية حديث عن التنمية المستدامة، فإن حديثا آخر لا بد وأن ينطلق عن ما أسميه بالإصلاح المستدام. فالعبرة ليست في أن تُقْدم بلدان الجنوب على الإصلاح السياسي في عهد ثم تنتكس على عقبيها بعد ذلك في عهد آخر، أو أن تتقدم خطوة إلى الأمام نحو الديمقراطية سعيا وراء مصلحة آنية ثم تأخذ بعد ذلك خطوتين إلى الوراء بعد انقضاء تلك المصلحة، وإنما العبرة الحقيقية لا بد وأن تؤخذ من التاريخ الطويل للتنمية الذي لم تنصف سجلاته إلا من استوعب أن الاقتصاد لا يقوم إلا على الكفاءة، وأن الكفاءة لا تُكتسب بالأوامر وسياسات الترويع والحجر، وإنما تنضج بالنقاش والمشاركة في مختلف الشؤون العامة.

إن القضية الفلسطينية لنموذج يجسد معاناة شعب حُرم من حقوقه السياسية والاقتصادية معا، يحاول برغم صعوبة المحاولة، أن يصلح من أوضاعه. ولكن الاحتلال الإسرائيلي يظل عبئا ثقيلا على الأحلام الفلسطينية المشروعة في الحرية والتنمية. فلأكثر من ٥٠ عاما وقضية فلسطين لا تزال مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة. ولهذا، فإن المجتمع الدولي في حاجة إلى وقفة يقظة مع ضميره، يراجع بمقتضاها مواقفه تجاه قضية تركها، برغم إنسانيتها وشرعيتها البيِّنة، تمتد من قرن إلى قرن حتى تضاعفت مأساة الشعب الفلسطيني أمام جبروت قوات الاحتلال الإسرائيلية.

إن إلزام إسرائيل بتطبيق قرارات الشرعية الدولية لأمر أكثر من واجب لأنها، في اعتقادي، يجب أن لا تكون شرعية انتقائية تنطبق على البعض دون الآخر. كما أن على إسرائيل الوفاء بالتعهدات التي سبق أن قطعتها على نفسها، بما في ذلك خطة خارطة الطريق، فضلا عن وقف بناء الجدار العازل الذي يؤذي الفلسطينيين في أوطانهم وقوتهم، وذلك وفقا لفتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، التي أقرتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة، وتمكين الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، المتعايشة بأمن وسلام مع إسرائيل.

وترتبط بذلك ضرورة تحقيق التسوية السلمية الشاملة للصراع العربي الإسرائيلي، على أساس انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، بما في ذلك الجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية. ونؤكد أيضا، في هذا المجال، على ضرورة جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وبدون أي استثناء.

وبالنسبة للعراق، فإننا نرجو أن يدفع قرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) بالأوضاع هناك نحو الاستقرار، ليتم تطبيق الجدول الزمني الذي تضمنه القرار بشأن إجراء انتخابات ديمقراطية حرة، وصياغة دستور دائم في الموعد المحدد، تمهيدا لتشكيل حكومة دستورية منتخبة. كما أننا لن ندخر وسعا في دعم مشاريع إعادة الإعمار. ونؤكد موقفنا الثابت من ضرورة المحافظة على استقلال وسيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية وعدم التدخل في شؤونه الداخلية. كما نؤكد على الدور المحوري للأمم المتحدة في العراق.

ونلاحظ بارتياح التزام السودان بالعمل بصورة وثيقة مع المجتمع الدولي لحل الصراع في منطقة دارفور، بما يوجب على الأسرة الدولية التعاون الإيجابي مع الحكومة السودانية، خاصة وأنها باشرت الاضطلاع بإجراءات إعادة إقرار القانون للتخفيف عن مواطني هذا الإقليم. ونرحب أيضا بالاتفاقات التي تم توقيعها لإيجاد تسوية سلمية لمشكلة جنوب السودان. ونحث المجتمع الدولي على دعم جهود حكومة السودان في هذا الخصوص.

إن القضايا الأخيرة التي أشرت إليها، وإن بدت ذات طبيعة سياسية تتعلق بمشكلات إقليمية مزمنة، وفي منطقة الشرق الأوسط بالأساس، إلا أنها لا تبعد في الحقيقة عن مسعى مجموعة الـ ٧٧ والصين في الوصول إلى نظام دولي أكثر عدالة. فالاستقرار الإقليمي المنشود تحقيقه في كل قضية من هذه القضايا سوف يسمح بإعادة البناء الاقتصادي على أسس سليمة في كل واحدة منها.

إن مجموعة الـ ٧٧ تعمل منذ أربعين عاما على أكثر من صعيد. فهي، في الوقت الذي تقيم فيه الجسور بين البلدان النامية، تحرص على الوصول إلى البلدان المتقدمة النمو وإقناعها بأن مصلحة النظام الاقتصادي الدولي تتمثل في تقليص الفجوة لا في اتساعها. كما أن المجموعة تبقى دائما ملتزمة بمظلة الأمم المتحدة وحريصة على التنسيق المستمر مع أجهزتها وهيئاتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر أمير دولة قطر على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحب الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب يلقيه الحاج عمر بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية غابون.

اصطُحب الحاج عمر بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الحاج عمر بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أونديمبا (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب للدول الأعضاء عن أعمق امتناني – وامتنان حكومة غابون وشعبها – على عظيم الشرف والثقة التي أسبغت على غابون وعلى أفريقيا بانتخاب أحد أبنائها للمنصب المرموق، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وقد ظللنا منذ فترة طويلة، سيدي الرئيس، معتادين على مهاراتكم الدبلوماسية وتفانيكم الشخصي لقضية منظومة الأمم المتحدة، ولدينا الثقة الكاملة بأنكم ستؤدون مهامكم بنجاح.

وأود أن أكرر لسلفكم تهانئي الصادقة على العمل الذي أنجزه خلال ولايته.

وللأمين العام للأمم المتحدة أود أن أؤكد من جديد على ثقتي به ودعم بلدي له في متابعة عمله في قيادة الأمم المتحدة.

قبل أربعة أعوام اعتمدنا، بالإجماع، إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢). وبطاقة متجددة وإرادة، تعهدنا بتنفيذ عدد من أهداف الإعلان بحلول عام ٢٠٠٥؛ وهي بالتحديد، خفض مستوى الفقر والجوع؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل؛ وإنشاء شراكة عالمية من أجل التنمية.

والواضح أن تحقيق هذه الأهداف سيقتضي زخما سياسيا قويا من جانبنا. ولذلك السبب فإنني أشيد بمبادرة عقد مؤتمر قمة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥ في نيويورك والذي سيكرس لجملة أمور منها تنفيذ أهداف الألفية. والفوارق الكبيرة الملموسة يوميا بين البلدان الغنية والفقيرة تثير دواعي خطيرة للقلق. ولا يسعنا أن نستسلم لليأس الذي ينجم عن الفشل. وإن الدول الأفريقية، من جانبها، ترفض تلك الحتمية؛ وأصبحت تشارك أكثر في منع نشوب الصراعات التي تؤدي إلى تقويض قارتها وفي تسوية تلك الصراعات، وترسخ الحكم الرشيد وتبذل الجهود لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

وفي الوقت نفسه، فإن على المجتمع الدولي وبلدان مجموعة الثمانية والمؤسسات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، التزاما أخلاقيا بترجمة تعهداتها بدعم التنمية في أفريقيا إلى أفعال ملموسة. وتتوقف تلك التنمية، بالطبع، على صون السلم والأمن الدوليين في جميع أنحاء القارة الأفريقية.

وعزيمتنا بهذا الشأن واضحة لا لبس فيها. وهذا هو الحال في كوت ديفوار، حيث استؤنفت مسيرة السلام خلال مؤتمر قمة أكرا المنعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٤. والأمر نفسه ينسحب على قرار الاتحاد الأفريقي بشأن القيام بدور نشط في حل الأزمات في دارفور وبوروندي وليبريا وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا بد من الإشادة بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى تلك البلدان والدور الذي يقوم به الأمين العام، السيد كوفي عنان، في هذا الصدد.

وفضلا عن ذلك، نرحب بإمكانية إسهام الأمم المتحدة بشكل أكثر فعالية في عملية إعادة إعمار العراق ودعم التحول السياسي الذي يشهده ذلك البلد حاليا. فمن الأهمية بمكان بالنسبة للاستقرار الإقليمي وللسلام أن تعود الأوضاع في العراق إلى سابق عهدها في دولة ذات مؤسسات مستقرة.

وفيما يتعلق بالصراع الطويل الأجل بين دولة إسرائيل والشعب الفلسطيني، فلن يتسنى استعادة السلام الدائم إلا على طاولة المفاوضات. والأمر يعتمد أيضا على تنشيط خريطة الطريق.

في هذه الحالة، وفي حالات كثيرة أخرى، مثل الحرب على الإرهاب الدولي، لا بد أن يكون عمل الأمم المتحدة أكثر فعالية. وعندئذ، ستصبح قرارات مجلس الأمن حاسمة في تسوية تلك الصراعات.

وبالنظر إلى تعدد حالات الأزمة في شتى أنحاء العالم، فإن دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين ما فتئ يتزايد. فنطاق عمله، من حيث قراراته، آخذ في الاتساع تدريجيا، وتزداد معه الموارد البشرية والمادية والمالية المطلوبة لتنفيذ تلك القرارات.

وبغية مواجهة تلك الحالات، لا بد من مشاركة عدد كبير من الدول في أعمال المجلس. وهذا يتطلب توسيع عضويته، في كلتا الفئتين – الدائمة وغير الدائمة.

ولا بد لي أن أذكر بأنني في عام ١٩٧٧، ومن على هذا المنبر بالذات، استرعيت انتباه المنظمة إلى ضرورة تخصيص مقعد لأفريقيا في مجلس الأمن. فمن المفارقات حقا أن أفريقيا لا تزال غير ممثلة بين الأعضاء الدائمين، رغم أن الجزء الأكبر من قرارات المجلس يتعلق مباشرة بأفريقيا. وعليه، لا بد من تكييف مجلس الأمن كيما يتواءم مع الحقائق المتغيرة في عالمنا. ويجب أن يكون لإصلاح المجلس أولوية قصوى في هذه الدورة.

وفيما يتجاوز ذلك، لا بد أن ينصب الهدف الأساسي لجهودنا الإصلاحية على تعزيز عمل منظومة الأمم المتحدة ككل في المجالات التي تحددت خلال مؤتمر قمة الألفية في عام ٢٠٠٠.

وسعيا إلى تحقيق هذه الأهداف المشتركة، تتحمل أفريقيا نصيبها من المسؤولية بصورة متزايدة. والتضامن المكثف والمتضافر من جانب البلدان الأوفر مواردا قد أصبح ضروريا أكثر من ذي قبل. فما هو على المحك اليوم بقاء الملايين من البشر في شتى أنحاء العالم.

ولا بد من القضاء على الفقر – وهو أحد الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهي مصادر الصراع المسلح.

وعليه، لا بد لنا أن ننفذ هنا والآن، ذلك الالتزام الذي قطعناه على أنفسنا بتغيير مسار تاريخنا المشترك. فلنغرس معا بذور الأمل في مستقبل أفضل – الأمل في أن نتمكن من التفكير ومن العمل بطريقة مختلفة كيما نوفر لأجيال الحاضر والمستقبل أسبابا حقيقية للأمل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غابون على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب الحاج عمر بونغو أونديمبا، رئيس جمهورية غابون، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جوزيف ديس، رئيس الاتحاد السويسري

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الاتحاد السويسري.

اصطُحب السيد جوزيف ديس، رئيس الاتحاد السيوسري، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوزيف ديس، رئيس الاتحاد السويسري، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس ديس (تكلم بالفرنسية): قبل عامين، كان من دواعي ارتياحي البالغ أن أشهد شخصيا في نفس القاعة انضمام سويسرا إلى الأمم المتحدة. ولن أنسى أبدا ذلك الترحيب الحار الذي حظيت به سويسرا في تلك المناسبة.

لقد جاء انضمام سويسرا إلى الأمم المتحدة في وقت سيطر الكفاح ضد الإرهاب على ساحة النقاش الدولي، وأخذت شقة الاختلاف في الآراء تتسع بشأن كيفية التصرف حيال العراق. وقد ظهرت تلك الخلافات مرة أخرى داخل مجلس الأمن. وأوضحت تلك التجربة أن أي عمل يتخذ في غياب ولاية محددة بوضوح في قرار لمجلس الأمن يكون مآله إلى الفشل. ولن يؤدي مثل هذا العمل إلا إلى الاختلاف في الرأي، الأمر الذي يحد من فعالية جهود المجتمع الدولي ويعرض الأمن الدولي للخطر.

ورغم كل ما قيل أو اتخذ من إجراءات، فقد أوضحت الأزمة العراقية أن المجتمع الدولي لا يزال ملتزما بنظام تعددية الأطراف لصون السلم والأمن الدوليين، إلا أن الهياكل الحالية لم تعد ملائمة.

ولذلك، أصبحت هناك الآن ضرورة واضحة للإصلاح وتعزيز وسائل العمل المشترك. وما الفريق الرفيع المستوى الذي عينه الأمين العام لتقديم توصيات لضمان فعالية العمل المشترك، إلا خطوة أولى على طريق الإصلاح. وسويسرا تدعم تلك المبادرة بنشاط.

وعليه، فقد دعونا في الربيع الماضي فريقا من الخبراء إلى مناقشة موضوع حق الدفاع عن النفس، ودور مجلس الأمن في ذلك السياق. وكان استنتاجهم أنه ليس من الضروري ولا من المرغوب فيه توسيع نطاق أو إعادة تفسير الحق الفردي في الدفاع عن النفس الوارد في الميثاق. وما يجب أن نفعله هو تعزيز العمل المشترك؛ فهذه المسألة هي التي يجب أن نركز عليها.

والمنع أمر ضروري في هذا السياق. فمن ناحية، لا بد أن نكفل تحسين الأحوال المعيشية في كل شتى أنحاء العالم؛ ومن ناحية أخرى، يجب أن تتصدى المؤسسات المتعددة الأطراف للأزمات الناشئة بسرعة أكبر.

والتصدي الأسرع لا يعني بالضرورة التدخل العسكري. وترى سويسرا دائما أن القوة يجب أن تظل الملاذ الأخير. وفضلا عن حالات الدفاع عن النفس، لا يجوز استخدام القوة إلا بموافقة مجلس الأمن وعندما تُستنفد أساليب الإقناع أو الضغط الأخرى.

والتصدي الأسرع يعني أيضا أنه يجب على مجلس الأمن أن يمارس ممارسة كاملة مسؤوليته الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين، التي أناطها الميثاق به. ويثير هذا مسألة شرعية عمل مجلس الأمن، لا سيما مسألة تكوينه. فبعد أكثر من ١٠ سنوات من المداولات بشأن تلك المسألة، آن الأوان لأن نجد حلا لها. ويجب أن يعبر تكوين مجلس الأمن بصورة أفضل عن التغييرات التي طرأت على السياق الدولي منذ إنشائه، ويجب أن تتولى البلدان النامية دوراً أكبر. ويجب مراعاة الإسهامات المالية والمادية لدول أعضاء معينة بشكل أكبر.

من ناحية أخرى، تعارض سويسرا إضافة مقاعد جديدة لديها حق النقض، لأن حق النقض في شكله الحالي غير ديمقراطي ويعيق قدرة مجلس الأمن على العمل. ومن أجل شرعية أكبر، ينبغي إتاحة فرصة أكبر للبلدان غير الأعضاء في مجلس الأمن للمشاركة في عملية صنع القرار. وعلى وجه الخصوص، من الأهمية بمكان أن يتم تعزيز آليات التشاور مع البلدان المعنية مباشرة بحالات التوتر.

قد يكون إصلاح المؤسسات مهمة شاقة وغير مجزية، ولكن لا غنى عنها في زيادة فعالية الأمم المتحدة وتعزيز السلام. وأود أن أشكر الأمين العام على العمل الذي قام به وأشجعه على مواصلة المسيرة على نفس الدرب.

والأهم من النواحي المؤسسية هو أن التزام الدول الأعضاء أمر حاسم إذا أريد للأمم المتحدة أن تكون فعالة. وقبل كل شيء، إذا أريد للأمم المتحدة أن تظل موضع ثقة، يجب أن تكون هي والدول الأعضاء فيها الضامنات الحصينات للقانون الدولي، وخاصة القانون الإنساني الدولي. وأود أن أشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على تشديده اليوم على الأولية المطلقة لسيادة القانون – التي هي مصدر القوة للضعيف. وستواصل سويسرا إصرارها على أن احترام سيادة القانون هو السبيل العملي الوحيد للتقدم. فمع غياب حل سياسي للصراع في دارفور، على سبيل المثال، أصبح المدنيون ضحايا لاعتداءات تشكل خرقا خطيرا للقانون

الإنساني الدولي – وهو خرق يجب أن تعاقب عليه الهيئات الوطنية الملائمة، والهيئات الدولية إذا لزم الأمر.

لهذا، وبعد اتخاذ القرار د إط-١٠/١٥ بشأن فتوى محكمة العدل الدولية – التي حكمت بأن إنشاء إسرائيل للجدار الفاصل في الأرض الفلسطينية المحتلة يتعارض مع القانون الدولي – تقبل سويسرا، بصفتها الوديع لاتفاقيات جنيف، ولاية إجراء المشاورات بشأن السبل والوسائل التي تجعل الأطراف المعنية تحترم بقدر أكبر القانون الإنساني الدولي.

وإذا أريد للأمم المتحدة أن تكون قوية، فيجب أن تتمكن من التعويل على الدول الحائزة للموارد اللازمة لمساعدتها على تنفيذ مهامها. وكل تلك البلدان، بما في ذلك بلدي، مطالبة بتوفير الأفراد والمواد اللازمة لبعثات حفظ السلام. والهجوم الآثم على مقر الأمم المتحدة في بغداد يؤكد الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لأمن الأمم المتحدة وموظفيها. ولحسن الطالع، توجد الآن تدابير أمنية إضافية. ويجب أن تليها تدابير أخرى. وإنه لواجب مشترك علينا أن نضمن أن تكون تحت تصرف الأمين العام الموارد المالية اللازمة.

وكما قلت من قبل، سيعتمد المنع على مكافحة الفقر. وإننا نعتزم الاجتماع في خريف العام المقبل لإجراء أول تقييم للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب الاعتراف بأن جهودنا لم تكن كافية. ولكل بلد بالطبع قيود على ميزانيته. ولكن علينا أيضا واجب الوفاء بالوعود التي قطعناها على أنفسنا في مطلع الألفية. ولقد تطرق الرئيس لولا دا سيلفا إلى هذه النقطة في وقت سابق، وفعل ذلك بقوة والتزام. فلقد ذكّرنا بمسؤوليتنا تجاه التاريخ – ونحن نتفق معه – بأن نقضي على الفقر في هذا في الوقت الذي نملك فيه الوسائل للقضاء عليه.

وفي ذلك السياق أرحب بحقيقة أن تحرير التجارة في إطار جولة الدوحة قد استعاد بعض الزخم هذا الصيف في جنيف. وما زالت أمامنا مفاوضات شاقة – مفاوضات يجب أن تسعى إلى الوفاء بتوقعات تكون أحيانا متضاربة. وتعتزم سويسرا القيام بدور بناء، وأطالب جميع شركائنا بأن يلتزموا بضمان النجاح المبكر للجولة الإنمائية.

وسيقتضي المنع أن نرصد اليوم مشكلات الغد وأن نترع فتيلها. وأعتقد أنه لا بد من الاستكمال السريع لجهودنا المبذولة للنهوض بالسلام في مجالين. الأول هو الصراع المنبثق من الدين. إن القتل مرفوض، وخاصة إذا ارتُكب لأسباب دينية. ومع ذلك أصبح الدين بصورة متزايدة ومتكررة المرجعية الوحيدة لتحليل المشاكل السياسية والاجتماعية. وفي مثل هذا التبسيط المفرط للواقع مخاطرة بتصعيد التوتر. يجب على المجتمع الدولي أن يجد حلا، وإن الأمم المتحدة هي الساحة المثالية لإيجاد الحل.

المجال الثاني هو الحفاظ على البيئة. فالندرة المتزايدة للموارد تزرع بذور الصراع على التخصيص والتوزيع. ولا يجوز السماح للتنمية المستدامة بأن تصبح مفهوما أجوف. وإن الإجراءات التي اطلعنا بها حتى الآن في إطار الأمم المتحدة لم تكن كافية لتمكيننا من النهوض بمسؤولياتنا تجاه أجيال المستقبل. وتخصيص وقت أطول للسعي إلى الاتفاق على بروتوكول كيوتو مما قضاه الآباء المؤسسون في وضع مشروع ميثاق الأمم المتحدة أمر ينتقص من كرامتنا.

إن الأمم المتحدة سيُحكم عليها من خلال نجاحها في التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين. والإصلاحات المؤسسية الجاري تنفيذها حاليا خطوة في الاتجاه الصحيح. والأمر متروك لنا، نحن الدول الأعضاء، لكي نلتزم التزاما صارما بتعزيز السلام وبجعل الأمم المتحدة أداة التنفيذ لتلك المهمة الأساسية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الاتحاد السويسري على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد جوزيف دايس، رئيس الاتحاد السويسري، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بنجامين ويليام مكابا، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن لخطاب رئيس جمهورية تترانيا.

اصطحب السيد بنجامين ويليام مكابا، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بنجامين ويليام مكابا، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة، وأدعوه لمخاطبة الجمعية.

الرئيس مكابا (تكلم بالانكليزية): أهنئكم، سيدي على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وأطمئنكم على دعم تترانيا لكم أثناء اضطلاعكم بولايتكم. وأشيد بسلفكم، السيد جوليان هانت، على قيادته القديرة لعمل الجمعية العامة. وأشيد بالأمين العام، السيد كوفي عنان، وبموظفيه على خدمتهم المخلصة وجهودهم الدؤوبة أثناء فترة صعبة جدا.

تمثل الأهداف الإنمائية للألفية رؤيتنا وأملنا في شراكة عالمية جديدة من أجل رخاء وأمن عالميين ينعم بهما الجميع – رؤية مثالية تكمن في قلب الأمم المتحدة. ولكننا لا نزال بعيدين عن هدف تحقيق العديد منها، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويجب أن نزيد تعزيز عزمنا المشترك على العمل بحزم من أجل تحقيقها. والأفعال في هذا المسعى، مثلما في المساعي الأخرى، أبلغ من الأقوال.

ونشيد بالدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا على دأبها على الوفاء بهدف الأمم المتحدة الذي حدد قبل وقت طويل بأن تخصص البلدان الغنية ما لا يقل عن ٠,٧ في المائة من دخلها الوطني للتعاون الإنمائي. ويسود تلك البلدان توافق عريض في الآراء بشأن هذا الأمر، وإن الفقر لم يصب شعوبها بأي حال من جراء ذلك. ونحث البلدان الغنية الأخرى على وضع جداول زمنية لتحقيق ذلك الهدف الذي طال انتظاره، وأن تنتهج سياسات إنمائية متسقة، وأن تبني وترعى بجد وتدبير وعيا وتوافق آراء وطنيا بشأن الحرب العالمية ضد الفقر. وينبغي أن تصير تلك الحرب الآن القضية السياسية المحورية لجميع البلدان، غنيها وفقيرها. وحينئذ فحسب ستولد الإرادة السياسية للاضطلاع بما هو أكثر من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت الملائم.

صحيح أن المال ليس البلسم الشافي، ولكن الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية – إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية – قد يكون حقا أهم مفتاح منفرد لفتح الأبواب أمام مبادرات جديدة وقدرات كامنة لتمكيننا من تحقيق الأهداف. وتتضمن الشراكة الأصلية حقوقا ومسؤوليات متشاطرة وأيضا التزاما مشتركا لكي نخضع للتقييم. وأشيد بحكومتي الدانمرك وهولندا على إجراء ونشر تقييمات لأدائها في الوفاء بالالتزامات في إطار الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية.

أما بالنسبة إلينا، فلم يحصل من قبل أن ألزم هذا العدد الكبير من الحكومات الأفريقية نفسه بالحكم الديمقراطي الرشيد الجيد، وباستعراض النظراء وبملكية جدول أعمال التنمية وبوضع الأولويات عن طريق المشاركة ووضع

تسلسل للمهام الضرورية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نحتاج الآن إلى التزام لم يسبق له مثيل بقدر مساو – بالأفعال – بالحرب العالمية ضد الفقر في جميع البلدان الغنية. وإن للبلدان الأفريقية التي تؤدي دورها في الحملة العالمية لتخفيف حدة الفقر يجب ألا تكون أيديها مقيدة بالافتقار إلى الموارد الخارجية الداعمة لها. وفي المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري، تعهدت البلدان المتقدمة النمو بأن تقابل جهود الإصلاح القوية في البلدان النامية بمساعدة متزايدة. وتتزانيا تلتمس منها أن تظهر الزعامة وتفي بوعودها.

وحينما تفي كل من البلدان الغنية والفقيرة بالتزاماتها، يحرز تقدم ملموس. وبلدي مثال على ذلك. فعلى سبيل المثال، أحرز برنامجنا لتطوير التعليم الأساسي تقدما ملحوظا. ونتوقع الآن تحقيق هدف التعليم من الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٦، أي قبل تسعة أعوام من الأجل المحدد. وقد تم تحقيق المساواة بين الجنسين، ويبلغ معدل التسجيل ٩٠,١ في المائة. وقد تضاعف معدل النجاح عبر السنوات الأربع الماضية. وتحقق ذلك من خلال تخصيص ميزانية إضافية للقطاع، وبتخفيف الديون وبزيادة المعونة الموجهة من خلال ميزانيتنا وبالملكية والمشاركة المحليتين. ونحن ممتنون للتعاون الذي تلقيناه من شركائنا في التنمية. وبالعمل معا أظهرنا ما يمكن إنجازه حينما تتوفر الإرادة السياسية.

بالأمس، أطلقتُ مع زملائي تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة، بعنوان ”عولمة عادلة: خلق الفرص للجميع“. والتقرير إسهام من أعضاء اللجنة ذوي الخلفيات والخبرات المتنوعة؛ وهو أيضا تدبر لآراء العديد من الأشخاص العاديين الذين تمت استشارتهم أثناء حوارات وطنية وإقليمية. وهو يمثل واحدا من توافقات الآراء المهمة: حققت العولمة في آن واحد إنجازات باهرة وتشوهات مضرة في النمو والتنمية العالميين. واتفقنا جميعا على أن العولمة إذا تركت من دون ضوابط، فستزيد من اتساع فجوة الثراء فيما بين الأمم وداخلها، وبذلك تزرع بذور زعزعة الاستقرار الاجتماعي والجريمة على نطاق وطني وعالمي. ولكن التقرير يعرض أيضا منظورا للأمل. فالعولمة، حينما تضبط على نحو ملائم، يمكن أن تكون قوة من أجل الخير: عاملا للتغيير ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأزكي التقرير لدى الجمعية.

ويجب أن تبدأ مساعي التصدي لتحديات العولمة من الداخل. فالحكم الرشيد والسياسات النقدية والمالية الحصيفة والاستقرار في الاقتصاد الكلي والسلام والأمن وحماية حقوق الملكية ووضع أولويات لتخفيف حدة الفقر وخلق بيئة مشجعة للاستثمار والاتجار، فيما بين الأفارقة أنفسهم وبين أفريقيا وسائر أنحاء العالم على حد سواء – وهذه كلها أشياء اتفقنا في أفريقيا على معالجتها جميعا.

ولكنني يجب أن أشدد على شرط واحد. لا يمكن أن تكون حلول مشاكل أفريقيا مستدامة ما لم يتمسك بها الأفارقة أنفسهم وما لم تكن ملكيتها بأيديهم حقا. وقد أظهرنا تصميمنا على أن نعالج مشاكلنا وأن نمسك بزمام المبادرة في إيجاد الحلول. ونطلب من شركائنا في التنمية احتراما أصيلا مضاهيا لملكيتنا ولحريتنا السياسية من أجل اتخاذ المبادرات المحلية ومن أجل الزعامة. ونحن بحاجة إلى حرية سياسية للتعامل مع مشكلات من قبيل الصراع والطائفية والإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي وبناء المؤسسات ونحن بحاجة إلى دعم خارجي كاف ومتواصل ويمكن التنبؤ به لتنفيذ الحلول التي نضعها.

وتستحق جمهورية الكونغو الديمقراطية دعمنا المتواصل والمستمر. فانعدام الاستقرار في ذلك البلد يحرم المنطقة بأسرها من إمكاناتها لإحراز تقدم وتنمية مشتركين

وتحقيق التضامن. ويجب أن يواصل شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية السعي إلى السلام والمصالحة والوحدة. وهو يحتاج وكذلك حكومة الرئيس كابيلا إلى عوننا القوي ويستحقانه. ونشيد بالرئيس مبيكي وبحكومة جنوب أفريقيا على جهودهما وتتعهد تترانيا بتقديم دعمها الراسخ لهما.

وفي بوروندي، نشيد بالرئيس موسفيني، رئيس جمهورية أوغندا، وبنائب رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، السيد جاكوب زوما، على تفانيهما في مساعدة بوروندي على التدبير السياسي والاجتماعي الجديد للحكم الاشتمالي والتنمية والسلام. وقد بذلت المبادرة الإقليمية من أجل السلام في بوروندي جهودا كبيرة من خلال المفاوضات، لكي توفق بين جميع الأطراف في حكومة وحدة وطنية. وللأسف، رفض حزب تحرير شعب هوتو – قوات التحرير الوطنية أن ينضم إلى تلك العملية. وقد كان إعلان مسؤوليته عن المذبحة ضد اللاجئين الأبرياء غير المسلحين في غاتمبا بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير لنا في المنطقة، ولذلك اتخذنا موقفا وأعلنا أن الحزب جماعة إرهابية. ونناشد الجمعية أن تدعمنا في معاملته بهذه الصفة.

إن المؤتمر الدولي الأول المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي ستستضيفه تترانيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، سيستعرض الجوانب المتعلقة بالسلام والأمن والحكم السديد والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي وأيضا القضايا الإنسانية والاجتماعية في المنطقة. أخيرا، نأمل أن يعتمد ميثاق إنمائي شامل للاستقرار والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. وأشكر مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى على دعمهم للعملية التحضيرية وأناشد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يقدما دعمهما لتلك العملية.

إن المأساة الإنسانية في دارفور تؤلم المشاعر وتتطلب علاجا عاجلا. ويجب إبرام اتفاق إنساني لوقف إطلاق النار يمهد لتطوير ثقافة ديمقراطية وسياسية. ونثني على جهود فخامة السيد أولوسيغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا ورئيس الاتحاد الأفريقي، والرئيس إدريس دبي، رئيس جمهورية تشاد، وندعمهما. ونلتمس من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي كله دعما عمليا وفوريا ومتزايدا لمبادرات الاتحاد الأفريقي في معالجة هذه المأساة.

إن مسألة الصحراء الغربية مسألة طال أمدها كثيرا. وإننا ندعم بشكل كامل حق شعب الصحراء الغربية في تقرير المصير. ومن واجب هذه الهيئة مساعدته على بلوغ ذلك الهدف. وندعم خطة السلام التي وضعتها الأمم المتحدة، وندعو جميع الأطراف إلى التعاون الكامل في تنفيذها السريع.

حينما قدمت خريطة الطريق في الشرق الأوسط في ٢٠٠٣، دعمناها انطلاقا من الإيمان بأنها عالجت بشكل شامل موضوع إنشاء دولة فلسطينية قادرة على البقاء تعيش جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل، ضمن حدود آمنة معترف بها بين الطرفين. ومن المؤسف معرفة أن خريطة الطريق طرحت جانبا. وبرأينا، تظل خريطة الطريق أفضل طريقة معقولة ووجيهة ومستدامة لحل هذا الصراع الطويل الأمد. وإننا ندين حلقة العنف والقتل واستخدام القوة المفرط. ونحث على إعادة تنفيذ خريطة الطريق إلى مساره.

إننا نعيش مع شبح الإرهاب الدولي: أشد الجرائم قسوة وفتكا من بين الجرائم الدولية. إن الشعب التترابي لن ينسى الهجمة الإرهابية التي وجهت ضد السفارة الأمريكية في دار السلام في ١٩٩٨، والتي تسببت في قتل أو جرح تترانيين أبرياء. ويجب أن لا يكون هناك شك حول عزمنا الذي لا يتزعزع في التعاون مع الآخرين في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله.

تترانيا عضو مخلص وفعال من أعضاء الأمم المتحدة، ونؤكد مرة أخرى استعدادنا للعمل مع زملائنا الأعضاء في معالجة الشواغل العالمية للنهوض بالمثل العليا للجمعية وميثاق الأمم المتحدة. لذلك، فإن جمهورية تترانيا المتحدة ضمنت بشعور من التواضع وعميق الامتنان، موافقة الاتحاد الأفريقي في سعيها إلى الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن. وسيقدم ترشيحنا للانتخابات أمام الجمعية في وقت لاحق من هذه الدورة، ونناشد الدعم الكامل لترشيحنا.

يواصل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) العصف بالعديد من بلداننا. وبتزايد الوعي العام وبتحسن التكنولوجيا، تتزايد فرصنا في حماية حق الإنسان الأكثر أهمية، ألا وهو الحق في الحياة. ذلك الحق يمكن أن يتمتع به شعبنا إذا ما تم نشر التقدم المحرز حاليا والذي سيحرز مستقبلا في العلم والتكنولوجيا ليشمل العديد من الفقراء الذين أصيبوا بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). إن العناية الطبية والحصول على الأدوية بأسعار زهيدة والهياكل الأساسية لتقديم الخدمات الصحية في البلدان النامية، كلها يجب أن توسع وتُعزز. وفي هذا المجال أيضا نحن بحاجة إلى المساعدة.

الحكم الديمقراطي معيار عالمي يجب أن ينعكس أيضا في منظومة الأمم المتحدة. وما هو مرغوب فيه بالنسبة للبلدان فرادى بيننا يجب أن ينطبق أيضا على الأمم المتحدة. لذلك يجب التعجيل في التطورات الحالية في جدول أعمال إصلاح المنظمة. ويحدونا الأمل أن يتضمن تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير توصيات لتحقيق قفزة كبيرة في إعادة ترتيب عملية الإصلاح.

يجب أن يكون مجلس الأمن ممثلا لعضوية الأمم المتحدة الأوسع اليوم وأن يكون انعكاسا للهيكل الجغرافي – السياسي والاقتصادي الحالي للعالم. ثمة بلدان في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية تستحق مقاعد دائمة بناء على مساهمتها الكبرى في استدامة المنظمة وفي السلام والأمن والتنمية العالمية. وقد آن أوان انضمامها إلى المجلس.

على أعضاء الأمم المتحدة أن يعملوا على إعلاء شأن المثل العليا للميثاق بالأقوال والأفعال وبصمود، من أجل السلام مع العدالة والأمن مع التنمية للجميع. تلك التطلعات المشتركة تمثل أسس القانون الدولي والنظام الدولي والتعاون الدولي. كما تمنح مشروعية ذات مصداقية لسعينا المشترك إلى السعادة الإنسانية وإلى تجديد البيئة الإنسانية. ويمكننا، بالعمل معا، أن نرقى إلى أعلى المستويات التي نتطلع إليها. وعندئذ فقط نخلِّف للأجيال القادمة التركة التي يستحقونها من مستقبل مشترك للبشرية بأسرها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية تترانيا المتحدة على البيان الذي أدلى به.

أُصطحب السيد بنجامين ويليام مكابا، رئيس جمهورية تترانيا المتحدة، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب الأونرابل شاندريكا باندرانايكه كوماراتونغه، رئيسة جمهورية سري لانكا الديمقراطية الشعبية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن لخطاب تلقيه رئيسة جمهورية سري لانكا الديمقراطية الشعبية.

أُصطحبت صاحبة فخامة الأونرابل شاندريكا باندرانايكه كوماراتونغه، رئيسة جمهورية سري لانكا الديمقراطية الشعبية، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نيابة عن الجمعية العامة، أتشرف بالترحيب بصاحبة الفخامة الأونرابل شاندريكا باندرانايكه كوماراتونغه، رئيسة جمهورية سري لانكا الديمقراطية الشعبية، في الأمم المتحدة، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيسة كوماراتونغه (تكلمت بالانكليزية): أهنئكم، سيدي، على توليكم المنصب المرموق، منصب رئيس الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، وأطمئنكم على دعم سري لانكا الكامل لكم وتعاونها معكم في توليكم المسؤولية الجسيمة بترؤس مداولات هذه الجمعية. كما أشكر الرئيس السابق، الأونرابل السيد جوليان هنت، على تصريفه القدير والكفء لشؤون الدورة الثامنة والخمسين.

يوم السلام الدولي الذي نحتفل به اليوم حدث كبير في تقويم الأمم المتحدة. وهو يوم مكرس لخلق ثقافة السلام والحفاظ عليها. وفيما أتحدث اليوم في هذه قاعة عن السلام، يحتفل الرجال والنساء والأطفال في بلدي بيوم السلام عبر أحداث مختلفة للمجتمع المدني. فالصلوات والتأملات ورنين الأجراس وتوهج الشموع اللطيف كلها تمثل رموزا قوية لتوقنا الجماعي العميق إلى السلام.

إننا ندرك أن السعي إلى السلام يتطلب أكثر من جهود رمزية. إنه يتطلب التزاما ثابتا وصبرا ومثابرة وقبل كل شيء، إجراءات عازمة وبناء توافق في الآراء.

السلام وحل الصراعات عن طريق الحوار يتخذان مركز الصدارة في العالم اليوم، وبالتالي يجب إعطاؤهما أعلى أولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة. كلنا على علم بأن السلام ليس فقط الغياب البسيط للحرب: إنه ينطوي على مشاركة حماسية لفهم ومعالجة الأسباب الجذرية التي تعرض السلام للخطر وتولد الصراع.

في سري لانكا، ما فتئت حكومتي منذ ١٠ سنوات تنفذ سلسلة من البرامج لإقناع الجماعة المسلحة التي كانت متورطة في صراع مسلح بالدخول في مفاوضات سلمية شاملة. إننا نواجه التحديات التي تفرضها جماعة مسلحة تستخدم الإرهاب والتفجيرات الانتحارية في سعيها إلى تحقيق مطلبها بإقامة دولة منفصلة.

لقد اعتمدت حكومتي سياسة تقوم على أن لكل صراع أسبابا ضاربة الجذور وحقيقية، وأن علينا أن نفرز تلك الأسباب عن أعمال العنف والإرهاب وأن نجد الوسائل لعلاجها. ونعتقد أن الحل الدائم للصراع موجود على درب تقاسم السلطة بين المركز والمناطق حيث يعيش أناس من جماعات مختلفة. ونعتقد أنه لا سبيل إلى ذلك الدرب إلا من خلال المفاوضات والحوار.

إننا نمقت العنف والحرب ونؤمن بالحياة وبالاحتفاء بكل ما هو إنساني وجدير بالاحترام. ونؤمن بأن التبرير الأخلاقي لوجود الدولة ولكل المؤسسات الإنسانية مثل الأمم المتحدة هو حماية وصون الحياة. ومن خلال عدة انتخابات، التمست حكومتي وحصلت على تفويض من شعبنا بإنهاء الصراع من خلال تسوية تفاوضية. إننا ملتزمون بالتوصل إلى السلام؛ سلام قائم على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ونظام حكم تعددي والحكم الرشيد.

ونحن مدركون تماما لكون السلام لا يدرك بسهولة. إنه نضال مستمر من أجل التفاهم والمصالحة وبسط سيادة القانون وإقامة العدل والمساواة.

لقد أفاض بوذا، المعروف شعبيا بأمير السلام، بالتبشير بالسلام وبكل ما هو مطلوب لتحقيقه داخل الفرد وبين الأمم على حد سواء. وأقتبس من الداماپادا: ”النصر يولد الكراهية. المهزوم يعيش في ألم. المسالمون يعيشون بسعادة، متخلين عن النصر والهزيمة“.

إنه ليحزننا كثيرا العنف وانعدام الاستقرار وفقدان الأرواح والمعاناة الإنسانية في العراق. ونحن في سري لانكا نعرف وقد خبرنا مباشرة أثر العنف على المجتمع وصعوبة إيجاد حلول لمشكلات الحكم ترضي جميع الأطراف. وكما أشار إلى ذلك الممثل الخاص للأمين العام في العراق مؤخرا، إن الإجراءات الأمنية وحدها لن تكون كافية لإنهاء العنف وخلق الاستقرار واستتباب السلام. فبناء الإجماع السياسي والمصالحة وإعادة التأهيل والنهوض بسيادة القانون عناصر أساسية لكي تتجذر الديمقراطية. ويكتسي نفس الدرجة من الأهمية في عالم اليوم، الذي يعتمد بعضه على بعض ويزداد عولمة، التزام المجتمع الدولي بأن يبقى مشاركا وأن يضمن ألا يصبح العراق يعاني من العنف بقدر أكبر ومقسما على أسس طائفية أو دينية.

لا أحد منا، كقادة، وخاصة كأمهات وآباء، يمكنه أن ينسى يوما الفظاعة الصرفة للهجوم الإرهابي الذي استهدف في وقت سابق من هذا الشهر مدرسة في يسلان بالاتحاد الروسي والذي أدى إلى فقدان العديد من الأرواح في صفوف الأطفال والبالغين. الإرهاب بكل تجلياته ينبغي أن يدان ويحارب بشكل شامل وبلا هوادة. وبالرغم من أنه ليست هناك قضية تبرر ممارسة الإرهاب على الأبرياء، فإن مثل هذه الاعتداءات الوحشية يجب أن تجعلنا نضاعف جهودنا لإصلاح الأسباب العميقة والبحث عن تفسيرات وحلول سياسية واجتماعية واقتصادية لها.

إن حكومتي ملتزمة بحزم بالجهد العالمي لمحاربة الإرهاب. لقد وقعنا وصادقنا على اتفاقيات الأمم المتحدة الرامية إلى محاربة ذلك التهديد ونواصل الإسهام في هذه العملية بترؤسنا للجنة الخاصة المتعلقة بتدابير القضاء على الإرهاب العالمي. ونأمل أن يتم خلال الدورة الحالية للجمعية العامة تحقيق تقدم ملموس بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي ومشروع الاتفاقية الدولية المتعلقة بالإرهاب النووي.

تؤمن سري لانكا بالأمم المتحدة وبقدرتها على أن تكون المنتدى الرئيسي حيث يسمع صوت الفقراء والعزل والضعفاء كذلك بنفس درجة صوت الأغنياء والأقوياء. وفي هذا الصدد، صفقنا للكلمات التي ألقاها اليوم الأمين العام كوفي عنان الذي وجه دعوة مفعمة بالعواطف من أجل دعم حكم القانون دون تمييز في كل أرجاء العالم. إننا نهنئه على القيادة الشجاعة التي يقدمها لهيئتنا العالمية. إنها تمنحنا الثقة والأمل في هذه اللحظة من التاريخ الإنساني حيث تراودنا الشكوك حول قدرتنا الجماعية على قيادة البشرية نحو السلم والازدهار.

كما نقر بالحاجة إلى الإصلاح لجعل الأمم المتحدة أكثر استجابة لحاجات وتطلعات كل الدول الأعضاء. ونتطلع إلى التوصيات التي سيرفعها خلال الدورة الحالية للجمعية العامة ”الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير“ الذي شكله الأمين العام.

ثمة اتفاق عام على أن مجلس الأمن، بتكوينه الحالي، لا يعبِّر عن حقائق الجغرافيا السياسية الحالية. إننا نشاطر الانشغال بشأن قلة التقدم المحرز بخصوص مسألة التمثيل الإقليمي المنصف وبشأن زيادة عضوية مجلس الأمن في الفئتين الدائمة وغير الدائمة. وما فتئت البلدان النامية، منذ عدة سنوات تطالب على نحو ثابت بتوسيع تشكيلة مجلس الأمن لكي تتلاءم والمبادئ الأساسية للتمثيل الديمقراطي، لتشمل تمثيل البلدان النامية. ونسجل في هذا السياق أن تمثيل آسيا، أكثر القارات سكانا والتي تحتضن أكبر الاقتصاديات توسعا في العالم، أدنى من المطلوب على نحو فادح في المجلس الحالي.

إننا نسجل أن أربعة بلدان – ألمانيا والبرازيل والهند واليابان – ستعلن مشاركتها في اتفاق ستدعم بمقتضاه بشكل جماعي ترشيحات كل واحدة منها على حدة لاكتساب وضع العضو الدائم في مجلس أمن موسع. إن سري لانكا تدعم عضويتها بما أنها تستجيب لواحد أو أكثر من المعايير الموضوعية التي تنطبق على توسيع العضوية الدائمة بمجلس الأمن. كما تأمل سري لانكا بروز توافق آراء حول تمثيل دائم لأفريقيا في مجلس الأمن. إن أفريقيا يجب أن تكون مشمولة في قرار نهائي بشأن التكوين المقبل لمجلس الأمن. كما نأمل أن يواصل الفريق العامل المفتوح العضوية جهوده لحل كل القضايا العالقة على وجه السرعة.

ونقترح أن تؤدي الجمعية العامة، التي تمثل كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، دورا أكبر وأكثر حيوية كهيئة تداولية وصانعة للقرار.

في فجر الألفية الجديدة، قبل أربع سنوات، توصلنا إلى توافق آراء حول السعي إلى رؤية لعملية عولمة تضم الجميع وتقدم منافع لأوسع فئات المجتمع الممكنة. وبعيدا عن الصور النمطية المنتشرة عن العولمة، اتفقنا على عدد من الأهداف التي ينبغي تنفيذها داخل أطر زمنية محددة.

لقد تم التخطيط لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لحكومتي وبدأ العمل بها قبل عشر سنوات. وأجرينا التغييرات الضرورية لمواءمة خططنا بشكل أوثق مع أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. وتسعى استراتيجية حكومة سري لانكا الإنمائية إلى شراكة بناءة بين قطاع خاص قوي يخضع للمساءلة، بما في ذلك المستثمرون الأجانب، وقطاع عام نشيط وسريع الاستجابة. والاندفاعة الرئيسية لرؤيتنا هي القضاء على الفقر والتقليل من التفاوتات وتحسين مستوى المعيشة بين فئات السكان المختلفة، وبالتالي توفير فرص متكافئة للجميع.

أود، في موضوع التقدم الاجتماعي، أن أبدي إعجابي بالأمم المتحدة على التزامها ومثابرتها الدائمين في سبيل دعم وحماية حقوق الأطفال. وبغض النظر عن ضمان حقوق كل طفل في التعليم وفي الخدمات الصحية الجيدة، تؤمن سري لانكا بأنه يجب حماية الأطفال ضد أي نوع من أنواع إساءة المعاملة – الإساءة الجنسية واستخدام المشروبات الروحية والمخدرات والتبغ. وقد اتخذنا التدابير المناسبة لمكافحة تلك الآفات.

ويعاني الأطفال في بعض بلداننا من الممارسة المخزية المتمثلة في استخدامهم بصفة جنود أطفال. وفي سري لانكا نتصدى لمشكلة تجنيد الأطفال على أيدي الجماعة المسلحة، وذلك عن طريق السعي لإشراك تلك الجماعة في عملية المفاوضات وتأييد الأنشطة التي تقودها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمات المجتمع المدني في هذا الشأن.

وتقوم استراتيجيتنا الاقتصادية على أساس اقتصاد السوق ولكنها توجّه نحو تحقيق التنمية البشرية والازدهار على المستوى الجماهيري. وقد وضعنا سياسة عامة وبرامج لتوجيه الجهود والموارد الإنمائية نحو قدرات البنائين في الداخل على مستوى القرية، الذين يمثلون دعائم اقتصادنا الوطني. ويعيش معظم سكاننا في المناطق الريفية ويعتمدون في معيشتهم على الزراعة. ولذلك فإن دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم أساسي بالنسبة للتنمية المستدامة. وتستمد سري لانكا القوة من اعتراف الأمم المتحدة برجال الصناعة الصغار ومتوسطي الحجم في العالم النامي من خلال إعلان عام ٢٠٠٥ عاما للائتمانات الصغيرة.

إننا نشاهد بقلق بزوغ رابطة مستنبطة من بعض المعتقدات الدينية مع بعض الجماعات المتعصبة. والتطرف والعنف والإرهاب أمور تتعارض تماما مع الأساس الأخلاقي والروحي لكل الفلسفات والممارسات الدينية. وينبغي أن

نعمل بعزم من أجل منع هذه الضلالات من أن تتحول إلى اتجاهات يتعذر عكسها.

ومن جهة أخرى، يزعجنا أن نرى الرموز الدينية تُدنّس أو يساء استخدامها لأغراض تجارية. وسواء كانت هذه الرموز مسيحية أو بوذية أو هندوسية أو إسلامية أو يهودية أو من أي معتقد آخر، فإنه ينبغي إدانة وحظر إساءة استخدامها بهذا الشكل. والظاهرة التي برزت مؤخرا للرموز البوذية التي تستخدم لأغراض تجارية، وتسبب بذلك ألما معنويا بالنسبة للبوذيين في جميع أرجاء العالم، تمثل شاغلا لنا. ولحسن الطالع فإن معظم تلك المنظمات قد اتفقت على أن تمتنع عن ممارسة إساءة الاستخدام هذه في المستقبل. ولفتت سري لانكا، إلى جانب الدول الأخرى التي تشاركها الرأي، اهتمام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، والهيئات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة، إلى هذا الوضع. ونقترح أن تطلب الأمم المتحدة إلى المسؤولين عن تلك الإساءات أن يحترموا الرموز والممارسات الدينية وسيكون ذلك إسهاما مناسبا من الأمم المتحدة في مبادرتها عن الحوار بين الحضارات.

وستبدأ سري لانكا هذا العام الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لعضويتنا في الأمم المتحدة التي ستحل في عام ٢٠٠٥، أي العام المقبل. وفي هذه المناسبة سنجدد التزامنا بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ونتوقع من المنظمة أن تأخذ بزمام المبادرة في إقامة عالم يسوده التفاهم والانسجام، جنبا إلى جنب مع التقدم الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي.

والتزامي – والتزام حكومتي وشعب سري لانكا – بالأمم المتحدة لا يحيد. وأملنا أن تتعاون جميع الدول الأعضاء تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة لتحقيق أهداف إعلان الألفية.

أخيرا، أود القول إن كلماتنا النبيلة، ما لم تُترجم وبسرعة إلى أفعال ملموسة، ستظل مجرد شهادة صامتة على عدم رغبتنا الجماعية في تحويل حياة شعوبنا عندما تصرخ من أجل لفت الانتباه إليها وإنصافها على عجزنا عن القيام بذلك. وإذا كان كل ما تستطيع الأمم المتحدة أن تفعله من أجلهم هو أن تتفوه دوريا، بعبارات وتوسلات فارغة حول الواجب والمسؤولية، فإن احباطهم سيزيد وينتشر عبر العالم متحديا السلام والاستقرار. ويجب ألا يحدث ذلك.

دعونا نغادر دورة الجمعية العامة هذه ليس بالتزام متجدد بمبادئ المنظمة فحسب، بل بقوة متجددة من أجل الوفاء بمسؤولياتنا الضخمة لتخفيف محنة الفقراء والجياع والمحرومين والمقهورين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيسة جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية على الخطاب الذي ألقته للتو.

اصطُحبت السيدة تشاندريكا بانداراينيكي كوماراتونغا، رئيسة جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد آبيل باتشيكو دي لا إسبرييا، رئيس جمهورية كوستاريكا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية كوستاريكا.

اصطحب السيد آبيل باتشيكو دي لا إسبرييا، رئيس جمهورية كوستاريكا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد

آبيل باتشيكو دي لا إسبرييا، رئيس جمهورية كوستاريكا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس باتشيكو دي لا إسبرييا (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي، بالنيابة عن كوستاريكا حكومة وشعبا، أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، بأحر التهانئ وأفضل الأمنيات على توليكم منصب الرئيس، وهو منصب هام.

لقد كان القرن التاسع عشر بالنسبة إلى قطاعات عريضة من البشرية، قرن الحرية. ولكن في العديد من مناطق العالم كانت، ولا تزال، هناك مستويات غير مقبولة من القمع. أما القرن العشرون فقد كان بالنسبة إلى عدد كبير من الدول، قرن التنمية الاقتصادية. وبالرغم من ذلك شهدت نهاية القرن العشرين استشراء للفقر والجوع والظلم الجائرين وهي أمور تآمرت معا ضد تطلعات الشعوب إلى تحقيق السلام والأمن والعدالة.

أما بالنسبة إلى القرن الحادي والعشرين، فعلينا أن نكرسه لجعل الحرية عالمية الطابع ولتعزيز التنمية الاقتصادية، ولكن وقبل كل شيء لتهيئة الفرصة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتعاون الدولي والعلاقات المنصفة فيما بين الدول والقضاء على الفقر.

ومنذ بداية إدارتنا وتمشيا مع تلك الفكرة، ما فتئت أنادي بعولمة تلطّفها العدالة وتركز على الوفاء بالاحتياجات الأساسية لجميع البشر وحقهم في السعادة.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، وإبان مراسم تنصيبي للحكم، ذكرت أنه قبل بضعة أعوام، حينما بدأت الكلام عن الحاجة إلى عولمة العدالة وجعل العولمة أكثر إنسانية، اعتبر بعض المتشككين أنني مجرد صوت وحيد يتعالى في صحراء التنافس الشرس. إلا أننا اليوم كثيرون وصوتنا أكثر قوة في المطالبة بأن تصبح عملية العولمة أكثر إنسانية.

لذلك، فإن ما يشجعني تشجيعا شديدا اليوم أن الرأي العام العالمي يشاطرني نفس الشواغل الواردة في توصيات تقرير منظمة العمل الدولية المعنون ”عولمة منصفة: خلق الفرص للجميع“. وينص ذلك التقرير وبحق على أننا نؤمن بأن المنظور السائد عن العولمة يجب أن يميل أكثر من مجرد عملية انشغال ضيقة بالأسواق إلى انشغال أوسع نطاقا بالناس.

وبما أن هناك تكاملا أكبر بين الشعوب والاقتصادات، فمن الملح أن نُضمّن عناصر أخلاقية تراعي الجانب الإنساني في عملية العولمة كفرصة لتعميم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم التكنولوجي. وهذه التطورات الهامة، الناتجة عن حكمة الإنسان وذكائه، يتمتع بها، بل ويجب أن يتمتع بها الجميع، كجزء من الميراث الإنساني بأكمله.

واليوم، تضم هذه المنظمة ١٩١ دولة، لكل منها هويتها وتاريخها المختلفان، ولكن لا يمر يوم إلا ويتزايد معه تكافل مستقبل هذه الدول وحاضرها. وفي المحافل الدولية، أصبح من الشائع أن نتحدث عن الحاجة إلى صياغة نماذج شاملة للتنمية الوطنية. وأعتقد أنه حان الوقت لأن نتحدث عن مجتمع عالمي يشمل الجميع. والجمعية العامة هذه التي تعبر عن إرادة البشرية يجب أن تؤدي دورا أساسيا في تعزيز عولمة لها وجه إنساني واضح.

إن التنمية الاقتصادية هي قوة يجب توجيهها وإرشادها. والقوى الاقتصادية الإيجابية والهائلة لا ينبغي أن يترك التحكم فيها للأيدي الخفية التي غالبا ما توزعها بوضوح على نحو غير عادل بين الأمم. وفي ذلك الصدد، من الضروري أن ننظر في بعض البيانات الإحصائية المقلقة المتعلقة بالاقتصاد العالمي. إن معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي على الصعيد العالمي قد تناقص على نحو مطرد من

٣,٦ في المائة في الستينات، إلى ١,١ في المائة في التسعينات. وإذا ما قارنا حصة الفرد من الناتج الإجمالي المحلي بقيمة الدولار الثابتة لدى البلدان العشرين الأشد فقرا والبلدان العشرين الأكثر غنى في العالم، فسنلاحظ أنه في الفترة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٢ كانت مجموعة البلدان الأولى تفوق المجموعة الثانية فقرا بـ ٥٤ ضعفا تقريبا، ولكنها بعد مرور أربعة عقود، أي في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢، أصبحت تفوقها بـ ١٢١ ضعفا. وهكذا نرى أن الفوارق تضاعفت والفجوات اتسعت. وهذه النتائج تظهر علاقة عكسية لما نصبو إليه إذا ما أردنا حقا عالما يسوده السلام والاستقرار والإنصاف.

وفي ضوء تلك الحقائق، ولكي نستطيع أن نمكن أكثر من ١,٢ بليون شخص من أفقر الناس في العالم من المشاركة في عوائد التنمية الاقتصادية، يجب علينا أن نعزز السياسات والاستراتيجيات التي تخلق الفرص أمام الجميع. وتحقيقا لهذا الغرض، علينا أن نحرز تقدما على المستوى الدولي في اتجاهين. أولا، يجب أن نتفق على القواعد والسياسات التي تقدم إطارا ناظما منصفا للعولمة وأن نعمل على تعزيزها. ثانيا، ينبغي لنا أن نهيئ أو أن نوسع مجالات التفاوض الدولي، وإدارة وتنفيذ تلك الاتفاقات على نحو فعال.

إن الفقر وانعدام الفرص، والخدمات الطبية غير الكافية، وقلة فرص التعليم، وهي أمور غالبا ما يرافقها الإنفاق الزائد على التسلح، تؤدي إلى معاناة معظم الشعوب. ومن الجدير ملاحظة أن العالم حقق في العام ٢٠٠٣ رقما قياسيا جديدا في الإنفاق على التسلح بلغ ٩٥٦ بليون دولار. ويمثل هذا الإنفاق زيادة قدرها ١٧ ضعفا لمجموع الموارد التي خصصت على المستوى العالمي للمساعدة الإنمائية الرسمية، كما أنه يفوق مجموع الديون الخارجية التي يواجهها ٦٤ بلدا يعاني من أدنى المعدلات لإجمالي الناتج المحلي. وهذه الأرقام توضح أن البشرية لم تدرك بعد بأن الأمن لا يتأتى عن طريق تكديس الأسلحة، ولكن عن طريق مضاعفة أرغفة الخبز. فالسلام والأمن يبنيان أولا وقبل كل شيء على أساس مكافحة الظلم، والوفاء بالاحتياجات الأساسية، والسعي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية المشتركة، وتشكيل الحكومات المخلصة والعادلة.

وكما أوضح الرئيس الأسبق لكوستاريكا، السيد أوسكار أرياس سانشيز، الحائز على جائزة نوبل للسلام، فإن

> ”بلايين الدولارات التي تنفق كل عام على التسلح وعلى المتطلبات العسكرية تحرم أفقر سكان العالم من الوفاء باحتياجاتهم الأساسية“.

وفي ذلك الصدد، تؤيد كوستاريكا تأييدا كاملا مشروع الاتفاقية الإطارية المعنية بعمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي. وهذا المشروع الذي يستند إلى التزامات كانت الدول قد قطعتها على نفسها، يسعى إلى تنظيم تصدير الأسلحة ووسمها ورصدها من أجل أن نحول دون نقل هذه الأسلحة إلى المجموعات الإرهابية ومجموعات المتمردين، وإلى تلك الدول التي تنتهك القانون الإنساني الدولي أو مبادئ حقوق الإنسان الأساسية. وأحث بكل احترام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تعتمد هذا الصك من صكوك القانون الدولي. وأنا على اقتناع بأن ذلك سيساهم إلى حد كبير في مكافحتنا للاتجار غير المشروع بالأسلحة حول العالم.

إن الحكمة القائلة بأن ”أمن كل منا لا ينفصل عن أمن الجميع“ تزداد مصداقيتها كل يوم. فالحكم الديمقراطي العالمي يتطلب تعزيز الأمم المتحدة وصلاحيات الجمعية العامة على حد سواء. وينبغي أن يكون لكل دولة عضو صوت ولكل شعب في العالم تمثيل، وفقا لمبادئ المساواة والعالمية التي

تنظم منظومة الأمم المتحدة. ولا بد من إصلاح مجلس الأمن بتوسيع عضويته وجعله أكثر ديمقراطية.

والإبقاء على امتيازات لبعض الدول بشكل يضر بالأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء لا يشكل خرقا للديمقراطية فحسب، بل يتناقض أيضا مع المساواة في السيادة بين الدول كما نص على ذلك ميثاق سان فرانسيسكو نفسه. والتزاما بمبدأي العالمية والديمقراطية اللذين تقوم على أساسهما الأمم المتحدة، فإنني أكرر من جديد دعوة كوستاريكا القديمة العهد إلى قبول عضوية جمهورية الصين في تايوان في ظل المساواة القانونية الكاملة، وبعدما أكدت حكومتها مرارا على رغبتها في تحمل الالتزامات التي يمليها الميثاق.

واسمحوا لي أن أشير إلى إحدى أسوأ الآفات التي تؤثر على العلاقات السلمية بين الدول، وهي آفة الإرهاب. إن الهجمات الإرهابية التي شنت في مختلف أنحاء العالم خلال السنوات القليلة الماضية – وخاصة تلك التي وقعت في نيويورك ومدريد وبيسلان – تظهر المدى الذي من الممكن للإرهابيين الوصول إليه. وكوستاريكا تلتزم التزاما وثيقا بثقافة الحياة، وبالتالي فإن شعبنا وحكومتنا يدينان كل أعمال الإرهاب.

إن أكثر المثل نبلا، ومهما كان مصدرها مشروعا، لا يمكن أن تستخدم كمبررات وحجج من جانب الإرهابيين. فأول ضحايا الإرهابيين هي القضايا التي يدعون الدفاع عنها. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يواجه بعزم وثبات كل أعمال الإرهاب التي تضر آثارها المؤلمة والهدامة بالعديد من الدول وتزهق أرواح الأبرياء. ومن الضروري مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومصادر تمويله وكل من يقدم له الملاذ الآمن. كما أنه من الأمور الأساسية أن نكافح، بنفس العزم، الفقر وعدم المساواة والجوع – إلى الغذاء والتعطش إلى العدالة على حد سواء – وهي أمور يعاني منها الكثيرون في العالم.

ويجب أن يتولى جهاز مستقل ومحترف ودائم، يقع في مركز هذه المنظمة، تنسيق الكفاح الدولي ضد الإرهاب. ولهذا السبب، نقترح إنشاء منصب مفوض سام للأمم المتحدة معني بالإرهاب، بحيث يقوم بمساعدة مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الكفاح الشامل ضد خطر الإرهاب وأسبابه. ولن يكون ممكنا التصدي بشكل كاف ومشترك للتحدي الذي يمثله الإرهاب الدولي إلا بإنشاء مثل هذا الجهاز الذي يجمع الموارد ويضاعف الجهود.

واليوم يستند الحكم العالمي الديموقراطي إلى ركيزتين أساسيتين وهما: محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. فمحكمة العدل الدولية، التي تقبل كوستاريكا اختصاصها الملزم بدون تحفظ، تقدم لنا وسيلة نزيهة لحل النزاعات بالطرق السلمية في إطار سيادة القانون، وبشكل نتجنب معه أية تفسيرات اعتباطية للمعايير القانونية.

ولكننا نلاحظ، مع القلق، أن دولا قليلة جدا تقبل الاختصاص الملزم للمحكمة بدون شروط. وغالبية الدول قدمت تحفظات تستثني في بعض الأحيان كل الحالات التي من الممكن أن تمتثل فيها لسلطة الهيئة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة.

إن تأسيس المحكمة الجنائية الدولية الذي أيدته كوستاريكا بحماس، يوفر لنا هيئة نزيهة لمقاضاة الجرائم الخطيرة التي ترتكب ضد الإنسانية. ولكن من المفارقة، أننا بينما ندين جميعنا هذه الجرائم، لم يصادق على النظام الأساسي لروما ولم يقبل اختصاص المحكمة الملزم إلا ٩٤ دولة.

كما أود أيضا أن أشير إلى الحاجة إلى عولمة العدالة الجنائية من أجل مقاضاة أولئك الذين يستغلون منصبهم الرسمي لكي يسلبوا خيرات شعوبهم. فكم من الأجيال سيترتب عليها دفع تلك الديون الكريهة التي خلقها زعماء مصابون بداء الطمع المزمن. ويجب ألا ننسى أن الفساد هو أم الفقر لأنه يحرم أشد الناس فقرا في العالم من الموارد الضرورية لتمويل التعليم والصحة والسكن والضمان الاجتماعي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيريبكي (بلجيكا).

لقد حان الوقت لكي تأخذ العدالة مكانها الصحيح. وينبغي ألا يكون هناك أي ثغرات. فاللجوء والحماية ينبغي ألا يُمنحا لهؤلاء الذين ينهبون خيرات شعوبهم. ولا بد أن تختفي جميع الملاذات الآمنة للإفلات من العقاب.

وكما أنه من واجبنا حماية المضطهدين والمقهورين، فمن واجبنا أيضا حماية هؤلاء الذين ليس لهم صوت. وعلى وجه الخصوص، هناك حاجة ملحّة إلى الاتفاق على إطار معياري ملزم دوليا للتمسك بالكرامة الإنسانية منذ نشأتها. لذلك فإن الدفاع عن الحياة هو نفسه الدفاع عن الإنسان ذاته، وعن كل الوعود وكل الخير وكل الآمال بالنسبة للإنسانية جمعاء.

وإنني أؤمن بأن للعلم حدودا أخلاقية. وبصفتي طبيبا أرفض الاستنساخ البشري، بينما أؤيد بقوة إجراء البحوث على الخلايا الجذعية للبالغين، والتي لا تمثّل نفس المشاكل الأخلاقية والقانونية التي يمثلها الاستنساخ في حد ذاته. وأدعوكم جميعا إلى الانضمام إلى الجهود التي نبذلها من أجل اعتماد اتفاقية دولية لحظر جميع أشكال الاستنساخ البشري.

إن علينا دينا كبيرا للطبيعة. وقد حان الوقت لضمان استدامة العولمة من الناحية الإيكولوجية، لكي نستطيع أن نحافظ على الحياة البشرية على كوكب الأرض. وبالرغم من التزام ١٢٠ دولة، فإننا عاجزون عن الحصول على الدعم الضروري من أجل أن يدخل بروتوكول كيوتو حيز النفاذ.

وفي عام ٢٠٠١، اقترح الفريق الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية أن تنضم الكيانات الدولية المختلفة المعنية بالبيئة في منظمة واحدة ذات وضع دائم يشبه وضع منظمة التجارة العالمية أو صندوق النقد الدولي. والمؤسف أن هذا الاقتراح، وكذلك المبادرات المماثلة، لم يحصلا بعد على ما يجب أن يحصلا عليه من توافق الآراء اللازم لكي يتم اعتماده. وبلا شك، لا بد لنا قريبا أن نفعل شيئا في هذا الصدد.

إننا نعيش في عالم معولم. وهذه هي النتيجة المنطقية للتطور الطبيعي للأمور وتقدم البشرية، وبخاصة في مجالي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد جمعت هذه الحقيقة الأمم معا، وفي الوقت ذاته أوجدت مسؤوليات متعددة الأطراف لا يمكن تجنبها.

نحن نعيش اليوم في عالم لا يحاول أن يلتزم بقواعد السوق العالمية فحسب، بل يحاول أيضا أن يلتزم بمبادئ الديمقراطية. وهو يحاول أن يتمسك بمعايير أسمى تتعلق باحترام حقوق الإنسان، بينما يرفض جميع أشكال التمييز البغيضة ويبدي قلقه بشأن البيئة. وينبغي أن يكون احترام هذه المعايير الدنيا، التي اعتمدها المجتمع الدولي نفسه، القاعدة التي يقاس على أساسها أداء كل دولة.

و تود كوستاريكا أن ترى المبادئ التالية وقد تم التسليم بها وممارستها من قبل المجتمع الدولي بأكمله: احترام أكبر لحقوق الإنسان وضمانات العمل، وحماية أكبر للبيئة واستثمار اجتماعي أكبر في مقابل نفقات عسكرية أقل. وينبغي أن تُعطى الدول فرصا أكبر لتحقيق التعاون الدولي والوصول إلى الائتمانات والأسواق، مع دفع أسعار عادلة تعكس التكاليف الحقيقية. فليس من العدل أن تُعاقب البلدان

الفقيرة، مثل كوستاريكا، التي تبذل جهودا في مجال نزع السلاح واحترام حقوق الإنسان والعدالة في العمل وحماية البيئة والاستثمار الاجتماعي على نحو أكبر، باستبعادها من قائمة البلدان المستفيدة من برامج التعاون ومن نظم المعاملة التفضيلية للوصول بمنتجاتها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو.

وإذا كنا نرجو تحقيق سلام دائم وعالم آمن، فينبغي أن نعطي بعدا إنسانيا للعلاقات فيما بين مختلف الدول. دعونا نقبل جميعا التحدي من أجل التغلب على الفقر والجوع وسوء التغذية والظلم، كما تعهدنا أمس بالذات في الاجتماع الذي دعا إلى عقده رئيس البرازيل، فخامة السيد لويز إناسيو لولا دا سيلفا. فلنجعل هذه المهمة محورا لجدول الأعمال الدولي على المدى القصير. إن من الممكن وجود عالم أفضل. والأمر متروك لنا لكي نبنيه معا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس كوستاريكا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد آبيل باتشيكو دي لا إسبرييا، رئيس جمهورية كوستاريكا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

بيان السيد برنارد رودولف بوت، وزير خارجية هولندا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نبدأ الآن المناقشة العامة. أعطي الكلمة لمعالي السيد برنارد رودولف بوت، وزير خارجية هولندا.

السيد بوت (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يمثل الاتحاد الأوروبي، بدوله الأعضاء الـ ٢٥، نسبة ١٣ في المائة من عضوية الأمم المتحدة، ويملك حوالي ٣٠ في المائة من حجم الاقتصاد العالمي. وإسهاماتنا في الأمم المتحدة تذهب إلى أبعد من ذلك؛ فالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تدفع أكثر من ٣٦ في المائة من الميزانية العادية للأمم المتحدة وحوالي نصف مجمل التبرعات المقدمة إلى الصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة. وتساهم دول الاتحاد الأوروبي بأكثر من ٥٠ ٠٠٠ جندي في بعثات السلام الدولية التي تقودها أو التي تأذن بها الأمم المتحدة.

ونحن في الاتحاد الأوروبي نفخر بإسهامنا في الأمم المتحدة وفي التعاون الدولي. ولكننا لسنا راضين عن أنفسنا كل الرضا. فنحن نفهم أن أمننا وازدهارنا يرتبطان ارتباطا لا ينفصم بمصير الآخرين، ونعلم أننا لا نستطيع أن نعزل أنفسنا عن التهديدات والتحديات التي تأتي عبر الحدود. وندرك أن تغيّر المناخ لا يحترم جنسية أو عرقا أو دينا، وأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب لا يعرف حدودا، وأن الإرهابيين يقتلون بشكل عشوائي. ولا تستطيع أي أمة أن تتصدى لهذه التهديدات بمعزل عن الآخرين؛ والطريق الوحيد للتقدم هو من خلال العمل الجماعي.

وفي عالم تسوده التهديدات العالمية والأسواق العالمية ووسائط الإعلام العالمية، فإن أمننا وازدهارنا يعتمدان أكثر فأكثر على نظام فعال متعدد الأطراف. والسعي لتحقيق مجتمع دولي قوي تحكمه القواعد والقوانين أصبح الآن أكثر حتمية من أي وقت مضى.

ونرحب بمناشدة الأمين العام بشأن ضرورة العمل بشكل أقوى من أجل تعزيز سيادة القانون بالنسبة للجميع. وجدول أعماله هذا هو جدول أعمالنا. ولهذا فإن إصلاح الأمم المتحدة، بهدف جعلها أقوى وأكثر فعالية وكفاءة، يشكّل أولوية عليا بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. وما زال الاتحاد ملتزما بتعددية الأطراف وبالنظام الدولي القائم على القواعد وأساسه الأمم المتحدة. وما يعطي قوة أكبر للأمم المتحدة هي شرعيتها. فليس لها بديل في المجتمع الدولي. وهي فريدة من نوعها. ولكن ينبغي للمنظمة أن تتكيف مع الظروف المتغيرة. فجهود الإصلاح التي أطلقها الأمين العام بالفعل يجب أن تُكثّف وتُعمّق بهدف جعل الأمم المتحدة أكثر قوة وفعالية وكفاءة.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى تلقي تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير وإلى توصيات الأمين العام التي ستقدم إلى الجمعية العامة. وفي العام القادم ستجتمع الجمعية العامة على أعلى مستوى لاستعراض التقدم المحرز في الوفاء بالتزامات إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. ويجب أن يكون الاستعراض شاملا ومتوازنا وفعالا. وعلى مؤتمر القمة أن يلبي الشواغل الأساسية المرتبطة بعضها ببعض، والمتعلقة بالسلم، والأمن، والفقر، والتنمية المستدامة. وتمثل التوصيات الواردة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة مساهمة هامة في عملية الاستعراض.

لقد ألزمنا أنفسنا بمكافحة الفقر وبتعزيز التنمية المستدامة. ويجب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، واتخاذ التدابير على نحو عاجل. ويجب على الدول النامية والمتقدمة النمو على حد سواء أن تنفذ عددا من التدابير التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر مونتيري المعني بتمويل التنمية، بما في ذلك الحكم الرشيد؛ وتوسيع فرص التجارة، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للدول النامية؛ وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بهذه الأهداف. وهو ماض بثبات في عملية زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٣٩ في المائة من إجمالي الناتج الوطني، بحلول العام ٢٠٠٦، كجزء من جهوده في الأجل الطويل لزيادة حصته من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج الوطني.

كما أن مكافحة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يجب أن تكون جزءا أساسيا من الحملة العالمية ضد الفقر. فهذا الوباء الأكثر فتكا في تاريخ البشرية يعد بحق مرض الدمار الشامل، فهو يفتك بعشرة أشخاص في كل دقيقة. وفي أفريقيا بشكل خاص، يعمل هذا الوباء على تمزيق نسيج المجتمعات. ولذلك أصبحت مكافحة هذا الوباء أولوية لنا جميعا.

إن الوقاية من مرض الفيروس/الإيدز ترتبط ارتباطا وثيقا بالصحة والحقوق الجنسية والتناسلية. ونود أن نكرر تأكيد التزامنا ببرنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، وسنفعل ذلك مرة أخرى في الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. فالصحة والحقوق التناسلية جزءان أساسيان من التنمية.

إن أحد أكبر التهديدات للسلم والأمن الدوليين هو انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وعلى المجتمع الدولي أن يتصدى بشكل فعال لهذا التحدي. وقد اعتمد الاتحاد الأوروبي استراتيجية شاملة وواضحة ضد انتشار تلك الأسلحة في كانون الأول/ديسمبر الماضي، تضمنت جملة واسعة من التدابير. ويسترشد الاتحاد الأوروبي باقتناعه بأن النهج المتعدد الأطراف أفضل السبل للمحافظة على النظام الدولي. ولهذا السبب نلتزم التزاما راسخا بدعم وتنفيذ وتقوية المعاهدات والاتفاقات الدولية المعنية بنزع السلاح وعدم الانتشار. ونظام المعاهدات المتعددة الأطراف يوفر الأساس القانوني الناظم لكل الجهود المتعلقة بعدم الانتشار.

إن أنظمة المعاهدات الدولية وترتيبات مراقبة التصدير قائمة من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ولكن تلك الصكوك لم تنجح بالكامل في منع الانتشار. ومن الضروري اتخاذ تدابير إضافية، وخاصة فيما يتعلق بالحيلولة دون وصول منظمات إرهابية إلى أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وفي ذلك الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يتمشى تماما مع استراتيجية الاتحاد الأوروبي.

وسيعمل الاتحاد الأوروبي مع الآخرين على استكشاف إمكانية إقامة علاقة وثيقة بين الأمم المتحدة ومدونة قواعد السلوك التي وضعتها لاهاي بشأن منع انتشار القذائف التسيارية.

ويمثل الإرهاب تهديدا آخر لا يمكن التصدي له إلا عن طريق تعددية الأطراف الفعالة والتعاون الدولي الوثيق. وما زالت قدرة الإرهابيين على شن الهجوم كبيرة كما بدا من الهجمات المروعة التي حصلت في عدد من البلدان خلال السنوات الماضية. وأود التأكيد من جديد على أن الاتحاد الأوروبي يدين كل العمليات الإرهابية بغض النظر عن دوافعها المزعومة، وأن أعبر عن تضامننا العميق مع ضحايا تلك الهجمات.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتطوير الدليل التنفيذي لمكافحة الإرهاب والذي سيعزز من قدرة الأمم المتحدة على الإشراف على تنفيذ القرارات والاتفاقيات المتعلقة بمناهضة الإرهاب. ومن الواضح أن الأمم المتحدة لا يمكن أن تقوم بعملها بصورة حسنة إلا إذا التزمت الدول الأعضاء بالاضطلاع بالمسؤوليات الملقاة على عاتقها. كما أن تمكين الأمم المتحدة من مكافحة الإرهاب يتطلب الاستعداد للتصرف في حالات لا تستطيع فيها الدول أو لا تريد القيام بتحمل مسؤولياتها الدولية في مجال مكافحة الإرهاب.

ويقودني ذلك إلى مسألة حقوق الإنسان، وهي أيضا من المسائل ذات الاهتمام المشترك. فحقوق الإنسان لب عمل الأمم المتحدة. ويتفق الاتحاد الأوروبي بالكامل مع بيان الأمين العام عنان بأن الإرهاب يجب ألا يستخدم كذريعة لانتهاك حقوق الإنسان. وعلى الدول ضمان أن أية تدابير تتخذ لمكافحة الإرهاب تكون متمشية مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما حقوق الإنسان الدولية، واللاجئين والقانون الإنساني. وعلينا أن نحمي القيم العالمية والحريات الأساسية التي قد يتعرض التمتع بها إلى الأذى الكبير بسبب الأعمال الإرهابية.

والاتحاد الأوروبي ملتزم بتأييد مبادرات تعزيز تنفيذ الالتزامات الدولية بشأن حقوق الإنسان على المستويين العالمي والقطري. ويعترف الاتحاد الأوروبي بمسؤولية المجتمع الدولي في حماية البشرية من عمليات الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والانتهاكات الجسيمة والخطيرة لحقوق الإنسان. ويرحب الاتحاد بالنهج القائم على حقوق الإنسان الذي تنتهجه وكالات وبرامج الأمم المتحدة. وسيكفل ذلك أن تساهم أنشطة المساعدة التي تقوم بها الأمم المتحدة في نيل الحقوق للجميع وفي كل مكان. والمساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي تكمل في أحيان عديدة الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة وتعززها. ونرحب ترحيبا خاصا بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي والآلية الخاصة للأمم المتحدة المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة والمدافعين عن حقوق الإنسان.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي ويدعم بقوة العمل القيم الذي تقوم به الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص المتعلق بعمل المقرر الخاص بشأن التعذيب، وسعيا إلى القضاء على جميع أشكال التعذيب. ويود الاتحاد الأوروبي انتهاز هذه الفرصة أيضا للتأكيد من جديد على معارضته لعقوبة الإعدام.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية المحكمة الجنائية الدولية التي تضع حدا للإفلات من العقاب وتساعد على تقوية حكم القانون في العالم. وسيواصل الاتحاد بذل جهوده لضمان أكبر عدد ممكن من المصادقات على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والانضمام إليه.

إن العالم يحتاج إلى الأمم المتحدة بوصفها منظمة تستطيع التدخل الحاسم لمنع نشوب الصراعات المسلحة والحد منها. وتفيد التقديرات أن نسبة ٤٠ في المائة من البلدان التي خرجت من الحروب الأهلية عادت إلى الصراع خلال خمس سنوات. والدرس المألوف، ولكنه كثيرا ما ينسى، أن الأمم المتحدة يجب أن تكون على دراية أفضل بكيفية منع نشوب مثل هذه الصراعات وحفظ السلام. ومهما بلغت صعوبة ذلك، فإن منع نشوب الصراع والمحافظة على السلام، حتى ولو كان هشا، أقل كلفة من التدخل لوقف صراع محتدم.

ويدرك الاتحاد الأوروبي مسؤوليته في هذا المجال وهو بصدد زيادة بناء قدراته للمحافظة على مساهمته الكبيرة أصلا في منع نشوب الصراعات، وإدارة الأزمات الدولية وعمليات حفظ السلام. وسيواصل الاتحاد دعمه للمنظمات الإقليمية الأخرى من أجل تعزيز قدراتها على إدارة الأزمات. ويجب على الأمم المتحدة أن تعزز تعاونها مع هذه المنظمات لكي تساهم في بناء قدراتها على إدارة الأزمات، بموجب الفصل الثامن من الميثاق. وتحقيقا لهذا الغرض يعمل الاتحاد الأوروبي مع الأمانة العامة للأمم المتحدة من أجل تنفيذ الإعلان المشترك المعني بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن إدارة الأزمات، الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

إن عددا من المسائل الإقليمية تحتاج إلى اهتمام خاص. فعملية السلام في الشرق الأوسط يجب أن تعود إلى مسارها. وذلك يعني أنه يتعين على المجتمع الدولي دعم خريطة الطريق، فهي السبيل الوحيد للتوصل إلى حل تفاوضي يقضي بوجود دولتين. وسيظل الاتحاد الأوروبي وشركاؤه في المجموعة الرباعية منهمكين في البحث عن تسوية. ويرى الاتحاد الأوروبي أنه يمكن لهذه الجمعية أن تقدم إسهاما هاما من أجل تحقيق ذلك الهدف بالتركيز على المسائل الجوهرية في عملية السلام واعتماد نهج واقعي وبناء تجاه هذه المشكلة.

إن اعتماد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤) يشكل إعادة السيادة إلى العراق. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بكل إخلاص العملية السياسية والحكومة العراقية الجديدة المؤقتة ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذوه. وهو يقدم دعمه الكامل لإجراء انتخابات ديمقراطية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وإنه ملتزم بالدعم الثابت لدور الأمم المتحدة الأساسي في ذلك البلد. وقد عانى الشعب العراقي كثيرا وهو يستحق أن يعطى فرصة لحياة أفضل. فلنتح له تلك الفرصة.

وبالمثل، يجب أن تظل عملية تأمين الاستقرار، وإعادة البناء وتطبيق الديمقراطية في أفغانستان أولوية دولية. فالأفغان في أمس الحاجة إلى السلام. وهم يطالبون بأن يكون لهم رأي في مستقبل بلدهم. وقد سجل أكثر من ١٠ ملايين أفغاني، أكثر من ٤٠ في المائة منهم من النساء، للتصويت في الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. ولا يمكن أن تكون هناك دلالة أفضل من حماسهم للديمقراطية. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم مساعدته السياسية والمالية إلى أفغانستان وشعبها.

إن التطورات الجارية في أفريقيا تشكل مصدر تفاؤل وقلق على حد سواء. فالأفارقة يتولون بشكل متزايد المسؤولية عن حل مشاكل قارتهم. وتقدم الاتحاد الأفريقي في

بناء نظامه للسلام والأمن دليل على ذلك. وسيستخدم الاتحاد الأوروبي مرفقه للسلام في أفريقيا لمساعدة الاتحاد الأفريقي على بناء قدرته لمباشرة دعم السلام وعمليات حفظ السلام.

وسيتعاون الاتحاد الأوروبي تعاونا وثيقا مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والجامعة العربية والولايات المتحدة بغية تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى احتواء الصراع الدائر في دارفور وحله. وسيواصل دعمه لجهود الأمم المتحدة، ولا سيما الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام.

ويعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء زيادة التوترات مؤخرا في منطقة البحيرات الكبرى ويدعو جميع بلدان المنطقة إلى الامتثال لإعلان مبادئ علاقات حسن الجوار والتعاون. ولا نزال مقتنعين بأن حل الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى يقتضي اتباع نهج إقليمي. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يؤيد الاتحاد الأوروبي إعطاء ولاية أكثر تركيزا وقوة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وزيادة قدراتها ذات الصلة. والاتحاد يدرس بنشاط مختلف الخيارات لمواصلة دعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز البعثة.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي أيضا يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في زمبابوي ويحث حكومة زمبابوي على تهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وفق المبادئ التوجيهية للانتخابات الصادرة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في آب/أغسطس ٢٠٠٤.

يحاول العديد من الرجال والنساء إحداث أثر هام تحت علم الأمم المتحدة الأزرق. والتفجير الذي حدث في بغداد السنة الماضية كان دليلا مأسويا على أن عمل الأمم المتحدة خطير في أغلب الأحيان. ويؤيد الاتحاد الأوروبي جهود الأمين العام الرامية إلى تحسين أمن موظفي الأمم المتحدة. ونحن الدول الأعضاء نتحمل، من خلال سياساتنا وأعمالنا ومواردنا، المسؤولية عن تمكين الأمم المتحدة إلى الوصول إلى غايتها.

والاتحاد الأوروبي نفسه مثال لتعددية الأطراف في حالة العمل. إذ لا تزال المصالح المتعارضة والآراء المختلفة موجودة في الاتحاد الأوروبي، مثلما توجد في كل مكان آخر. ولكن الخلافات تحل في إطار المؤسسات المشتركة والأحكام الملزمة. وتعددية الأطراف تعمل بنجاح. وقيام نظام دولي قائم على أحكام وقواعد أمر ممكن، وضروري. ويناضل الاتحاد الأوروبي لتحقيق ذلك الهدف في كل مكان.

خطاب السيد يانيز درنوفسيك، رئيس جمهورية سلوفينيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية سلوفينيا.

اصطحب السيد يانيز درنوفسيك، رئيس جمهورية سلوفينيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أتشرف بالترحيب في الأمم المتحدة بفخامة السيد يانيز درنوفسيك، رئيس جمهورية سلوفينيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس درنوفسيك (تكلم بالسلوفينية والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): بإنشاء الأمم المتحدة قبل حوالي ٦٠ عاما، رفعت البشرية تعاونها المشترك إلى مستوى جديد تماما. وقبل ذلك أدركت البشرية بطريقة مؤلمة ارتباط مصيرها ارتباطا لا انفصام له والحاجة الماسة إلى التعاون الدولي من خلال كارثة ذات أبعاد تفوق الخيال.

واليوم نجد أن مصير البشرية أكثر ترابطا من أي وقت مضى. وأصبحت الحدود بين مشاكل الآخرين

ومشاكلنا تتلاشى بصورة متزايدة. وهذا ينطبق على طائفة واسعة من المجالات: من الأمن والرفاه الاجتماعي إلى الاقتصاد والبيئة. ولهذا السبب تتطلب مشاكل العالم تضامن المجتمع الدولي وزيادة التزامه بمساعدة من يحتاجون إلى المساعدة وضمان مشاركة الجميع في ثمار التقدم التكنولوجي. وبهذه الروح تؤيد سلوفينيا تقرير لجنة الجوانب الاجتماعية والعولمة وتركيزها على الضرورة الملحة لضمان تهيئة الظروف الملائمة للعولمة العادلة والمنصفة.

وتمثل أهداف الألفية التزاما أساسيا بحل مشاكل العالم الحديث. ولكن الأهداف الإنمائية لسد الفجوة بين الأغنياء والفقراء لم تتحقق بمدى يبعث على الارتياح. والآليات والمؤسسات الدولية القائمة لا تضمن إمكانية تحويل اتجاهات زيادة اختلال التوازن العالمي نحو الاتجاه الآخر نحو الأفضل. ونحن نحتاج إلى تغيير يخترق جمود نظم العمل القائمة. ولهذا نحتاج إلى نهج جديدة، يمكن أن يكون أحدها إدخال مصادر ابتكارية لتمويل التنمية العالمية. وقد حان الوقت لأن ندرك الحاجة الماسة إلى التغيير في العلاقات العالمية، ولأن نستجمع الإرادة اللازمة لتنفيذ هذا التغيير. وبالتالي رفع التعاون الدولي إلى مستوى جديد.

واتسمت السنة الماضية مرة أخرى بالإرهاب الدولي، الذي أودى بأرواح بريئة لا تحصى. إذ شاهدنا بألم المآسي في بسلان، وموسكو، ومدريد، واسطنبول، والرياض، وحيفا وأماكن أخرى. والإرهاب الدولي يمحو الحدود بين السلام والحرب. ويجب أن يظل الكفاح المشترك ضد الإرهاب ومصادره أحد المهام ذات الأولوية لفرادى الأعضاء وللأمم المتحدة بأجمعها. وينطبق هذا أيضا على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وقرار مجلس الأمن الذي اتخذه بالإجماع خطوة طيبة تجاه التعاون الفعال في هذا المجال.

عندما نكافح الشر العالمي المتمثل في الإرهاب، ينبغي ألا نفعل ذلك على حساب المعايير القانونية القائمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأي خفض لهذه المعايير سيعود علينا بإنقاص لشرعية العمل الدولي – وبالتالي إنشاء أرض خصبة لمزيد من الهجمات على الأمن البشري.

ونود أن نسترعي الانتباه أيضا إلى مسؤولية البلدان، بموجب مبادئ الحكم الرشيد، عن كفالة شروط الحياة الآمنة واللائقة لمواطنيها.

وفي ذلك السياق، لا بد من الإعراب عن قلقنا إزاء الحالة الإنسانية في دارفور، ونرحب بجهود الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في البحث عن مخرج لهذه الأزمة.

إن التواصل المتزايد بشكل مطرد بين الثقافات والحضارات يخلق تحديات وفرصا جديدة. فلنستثمرها لما يؤدي إلى ثراء متبادل وخلق وعي مشترك للبشرية. ولن نستطيع أن نفعل ذلك إلا إذا افترضنا قبول المساواة المطلقة والتسامح في تقبل القيم الإنسانية المتعددة. إن حدود تعددية هذه القيم ترسمها حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وتؤدي الأمم المتحدة دورا محوريا في ترسيخ هذه القيم على الصعيد الدولي.

وترحب سلوفينيا ببدء عمل المفوض السامي لحقوق الإنسان، لويز آربور، ونؤكد لها على استعدادنا للتعاون معها. وفي الوقت ذاته، نعرب عن تأييدنا المستمر للمحكمة الجنائية الدولية، التي تمثل أداة هامة لإنفاذ سيادة القانون وحقوق الإنسان.

إن الرد المتعدد الأطراف على التحديات الحديثة هو الرد الفعال الوحيد. والأمم المتحدة، بلا شك، هي المنظمة الأهم والأنسب من بين كل المنظمات القائمة للقيام بهذا الرد. إلا أن الأمم المتحدة في حاجة إلى الإصلاح المؤسسي لكي يكون هيكلها، الذي مضى على إنشائه ٦٠ عاما،

قادرا على أن يعكس بشكل أفضل حقائق عالم اليوم. ويجب البحث عن حلول للمسائل الملحة التي تواجه البشرية ضمن منظومة الأمم المتحدة، فبدون ذلك ستكون هذه الحلول مفروضة من خارجها، وستكون بلا شك على حساب التنمية البشرية.

وتدعم سلوفينيا الجهود الرامية إلى تنشيط الجمعية العامة، وتنوه بالإنجازات التي حققها في هذا المجال جوليان هنت، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين. ونتطلع بحماس إلى تلقي تقرير الفريق الرفيع المستوى حول التهديدات والتحديات والتغييرات في نهاية العام الحالي، ونعرب عن استعدادنا للتعاون الكامل بهذا الشأن. ويحدونا الأمل أنه بحلول الذكرى السنوية الستين لتأسيس الأمم المتحدة سنشهد حدوث مثل هذه التغيرات التي ستضمن لهذه المنظمة العالمية مكانها المحوري والفعالية القصوى الممكنة في أداء مهامها.

إن التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين تزداد باستمرار وتتخذ أشكالا جديدة، ولم تعد منذ فترة طويلة مقتصرة على خطر العدوان على الدول من دول أخرى. وتمثل هذه التهديدات، من جهة، التوترات والصراعات داخل الدول، ومن جهة أخرى، الأخطار العابرة الحدود، كالإرهاب الدولي، والتلوث البيئي، والآثار غير المتساوية للعولمة. وفيما يتعلق بالأخطار الحديثة، فإن الدول ليست الأطراف الفاعلة الوحيدة، وهي لذلك غير قادرة على توفير الردود المرضية.

والتعاون بين المنظمات الحكومية الدولية في حاجة إلى دور مكمل تؤديه مختلف المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني العالمي.

وأود أيضا أن أبرز المسؤولية والقدرة التي يمكن للشركات المتعددة الجنسيات الإسهام بهما في حماية البيئة والقضاء على التوترات الناجمة عن أشكال التنافس على الصعيد العالمي. والمنظمات غير الحكومية قادرة على أن تأتي بحلول للمشاكل من خلال سلوك نهج مستحدثة، ومن خلال تخطي القيود التي تفرضها الأطر البيروقراطية القائمة. وهي قادرة على المساعدة في إيجاد تكتل حيوي من الوعي بالحاجة الملحة إلى التغيير وإزالة الاختلالات في التوازن العالمي. وعن طريق دمج مساهمات فئات مختلفة من المجتمع المدني العالمي في عمل الأمم المتحدة، سنجعلها أكثر تعاطفا مع المشاكل الحقيقية للناس في مختلف أنحاء العالم.

وفي ذلك السياق، نرحب بتقرير فريق الشخصيات المرموقة حول العلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني، حيث أنه يقدم جملة من المقترحات المفيدة بخصوص مساهمات المنظمات غير الحكومية الفاعلة.

إن التعقيدات التي تتصف بها التهديدات الحديثة للسلم والأمن الدوليين تتطلب أيضا تعزيز التعاون بين مختلف المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بالمناقشة المفتوحة في مجلس الأمن لهذه المسألة. وهذا التعاون يكون محبذا بشكل خاص عندما تكون المنظمات الإقليمية أكثر قدرة على بلورة الرد السريع والفعال لمنع نشوب الصراعات، ولبناء السلام في فترة ما بعد الصراع.

وفي العام القادم ستتولى سلوفينيا رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وسنسعى بصفتنا هذه إلى تعزيز التعاون بين المنظمتين.

وانطلاقا من هذه الروح، يتولى الاتحاد الأوروبي مسؤولية متزايدة عن تثبيت استقرار الدول في بلدان جنوب شرقي أوروبا وازدهارها. وقد شهدنا خلال العام الماضي تقدما كبيرا حققته بلدان المنطقة. ولكننا مع ذلك، شهدنا أيضا عودة ظهور الأخطار الناجمة عن المسائل العرقية التي لم

تجد حلا لها حتى الآن، وعن انعدام التوقعات في الميدان الاجتماعي – الاقتصادي.

وهدف بلوغ المعايير الديمقراطية الذي يشمل مجالي حقوق الإنسان وحماية الأقليات، ينبغي أن يبقى في محور جهودنا. ولكن، في نفس الوقت، علينا أن نلاحظ أن بعض المسائل غير المحسومة المتعلقة بالمركز ما زالت تعيق الاندماج السياسي والاقتصادي في المنطقة. ولذلك، يتعين علينا أن نكرس مزيدا من الاهتمام لتسوية هذه المسائل.

إن العولمة تعمل على إزالة الحدود الجغرافية وعلى تقريب المسافات بين الشعوب. ولكنها في الوقت ذاته، تؤدي إلى تعميق الفوارق بين الفقراء والأغنياء — بين أولئك الذين يتقاسمون الآثار الإيجابية للعولمة وأولئك الذين يجري تهميشهم بشكل متزايد. ونحن كثيرا ما ننسى أنه حتى الذين جنوا أكبر الفوائد من العولمة لا يستطيعون حماية أنفسهم من آثارها السلبية. وحتى أغنانا وأكثرنا تقدما تكنولوجيا لا يمكنهم عزل أنفسهم عن الإرهاب الدولي أو عن آثار التغير المناخي، أو الفقر المدقع.

ولهذا السبب، ينبغي أن نلتزم التزاما مشتركا بأن نكفل لجميع الناس الآثار الإيجابية للعولمة، وأن نحافظ على البيئة من خلال جهودنا المشتركة. ولا يمكننا تحقيق ذلك إلا من خلال أكبر قدر ممكن من الشراكة والتضامن. وهناك ما يكفي ويزيد من المؤشرات إلى أن الوقت قد حان للقيام بالعمل الدولي المنسق.

الرئيس (تكلم بالفرنسية) أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيس جمهورية سلوفينيا على الخطاب الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد جانيز درنوفيسك، رئيس جمهورية سلوفينيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.